من أخطاء الفكر النحوي العربي التقليدي
تقسيم (ظن وأخواتِها) أنموذجاً

الأستاذ المساعد الدكتور
تومان غازي الخفاجي
الكلية الإسلامية الجامعة - النجف
المدرس الدكتور
خالد كاظم حميدي
كلية الشيخ الطوسي الجامعة - النجف

من أخطاء الفكر النحوي العربي التقليدي تقسيم (ظن وأخواتِها) أنموذجاً

الأستاذ المساعد الدكتور
تومان غازي الخفاجي
الكلية الإسلامية الجامعة - النجف
المدرس الدكتور
خالد كاظم حميدي
كلية الشيخ الطوسي الجامعة - النجف

ملخص البحث:

يحاول هذا البحث حلّ إحدى مشكلات النحو العربي التقليدي، وهي مشكلة جمع الأدوات النحوية التي تنصب ركني الجملة الأمّ الداخلة في سياقها تحت اسم (ظنّ وأخواتها)، اعتمادا على تشابه أثرها الإعرابي الشكلي غير المرتبط بالمعاني؛ لذلك تدخّل المنطق الصوري ليقسِّم هذه الأدوات على مجموعتين أولاهما: (أفعال التحويل)، وثانيتهما: (أفعال القلوب)، أو الاعتقاد التي تتوخى منها اللغة بناء نظام فكري بسيط، لا علاقة له بمعاني التحويل التي تنتمي إلى مجال الصناعة. وهذا أول خطأ ناتج من الاعتماد على الملاحظة السطحية الساذجة التي جمعت مجموعتين مختلفتي المعاني لمجرد تشابه أثرهما الإعرابي الشكلي الفارغ من دون ربط علامات النحو بالدلالة.

أمّا الخطأ الثاني فأملاه استعمال المنطق الصوري في الاستدلال على أنّ أفعال القلوب، إنّما هي أدوات فكرية تقسِّم إدراك العالم على قسمين، أولهما: (أفعال اليقين)، وثانيهما: (أفعال الرجحان) أو (الشك المرجح)، ولم يعلمِ النحاة التقليديين أنّ للغة الاعتيادية منطقها الخاص الذي ينافي لغة الفكر

الفلسفية، إذ تبيّن شواهد اللغة الاعتيادية القرآنية منها والشعرية الفصيحة أنّها استعملت أدوات كلا القسمين المزعومين للتعبير عن كلا المعنيين: (الشك واليقين).

ولم يكتفِ البحث بدحض الأسس الفكرية والمنهجية لهذا التقسيم ونقده، وإنّما قدّم فرضية علمية اسمها (فرضية التكلس) تفسِّر سلوك هذه الأدوات بنظامين نحويين لهما علاقة بالنظام (الدلالي/ المعجمي)، وبالنظام المقامي، لتكوين شبكة مفهومية منهجية تغربل هذه الأدوات بحسب استعمالها وتقسِّمها على قسمين يوافقان منطق اللغة، القسم الأول: الأدوات الناسخة التي تنصب ركني الجملة الأم، وتُستعمل للتعبير عن الشكّ. أما القسم الثاني: فهي الأدوات المتكلسة التي تعبّر عن معنى اليقين غير القابل للدحض، وعلامتها الإعرابية عدم مساسها بحركات الجملة الأمّ إذ تبقيها على حال الرفع، التي اضطرب النحاة التقليديون في تفسير سلوكها فتكلّفوا تعليلات غير معقولة وفارغة من أي معنى.

المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين وبعد.

فإنّ هذا الموضوع يتناول إحدى مشكلات نظرية العامل القديمة التي ولّدت جدلا كبيرا بين النحاة التقليديين ابتداء من اعتراض الكوفيين على عدد من مسائل النحو البصري حتى الآن، إذ لم تُجْدِ هذه الاعتراضات نفعًا على الرغم من صحّتها؛ لأنّها تصدَّت لمشكلات النحو بأدوات ولدت من رحم النظرية نفسها؛ لذلك لم تقدر على إصلاح ما أُشكل فيها.

وبقينا إلى يومنا هذا نشعر بوجود مشكلات وقعت في أصول النحو التقليدي، ولكنّنا لم نتصدَّ لها بأدوات منهجية جديدة، حتى هدانا الله تعالى إلى ابتكار نظرية نحوية جديدة سميناها بـ(نظرية الفاعل السحري في تجديد

النحو العربي)(١)، التي يرى صاحبها أنّها محاولة أقلّ فضل فيها أنّها تدّعي تقديم بديل منافس يمكن أنْ يُخرج الفكر النحوي التقليدي من دائرة التقوقع في ضمن نظام تفكيري وحيد كان يسيّر الثقافة العربية بمسننٍ واحد أسبغ عليه قِدَمُهُ ضربا من القدسية وكسا منتجيه ثوب العصمة، فصار لا يمكننا الحكم عليه بالجودة أو الرداءة، أو بالصواب أو الخطأ، ما لم يتوافر لدينا خيار جديد آخر واحد على الأقلّ، يمكّننا من معرفة أيّ النظامين أصلح في وصف الواقع.

وتقدّم نظرية الفاعل السحري فرضية التكلس لحلّ مشكلة الصيغ النحوية الملتبسة بالنواسخ، سواء كانت من أفعال التحويل أم من أفعال القلوب. وفحوى هذه الفرضية هو: أنّ الأفعال المساعدة التي حذفتها الجملة العربية في إحدى مراحل تطورها قد أعادت توظيفها لأداء معنى مقامي، هو الثبوت المؤكَّد غير القابل لدحض المخاطب وعلامته إبقاء ركني الجملة الأصليين على رفعهما. وبهذا السلوك خالفت الصيغ المتكلسة سلوك الأدوات الناسخة التي تعبّر عن مقام الشكّ في نقل الخبر إلى المخاطب. ولكنّ النحاة التقليديين توهموا أنّ الصيغ المشابهة للنواسخ لفظاً التي لا تنصب ما بعدَها، إنّما هي أدوات شاذة، أو لهجات، أو أخطاء وقع بها الفصحاء.

وهكذا ربطت فرضية تكلس الصيغ، الحركة الإعرابية بالمعنى المقامي بعد أنْ كان كلٌّ منهما في وادٍ، ما سوّغ للنحاة التقليديين جمع مجموعات من الوحدات النحوية المختلفة الوظائف لمجرد تشابه بعض آثارها الإعرابية في نصب ركني الجملة الاسمية الداخلة عليها، وسميت هذه المجموعات المختلفة بـ(ظن وأخواتها) التي تشتمل على قسمين مختلفين هما: (أفعال القلوب)، و(أفعال التحويل)، ثم قسّمت أفعال القلوب تقسيماً فرعياً اعتماداً على معاني أصولها (الدلالية/ المعجمية) المشتقة منها، وهو خطأ منهجي آخر يخلط بين مستويين مختلفين هما: المستوى النحوي، والمستوى (الدلالي/ المعجمي)، فأصبح لدينا قسمان من أفعال القلوب هما: (أفعال اليقين)، و(أفعال

الرجحان). والشواهد القرآنية والشعرية الفصيحة تخالف هذا التقسيم المنطقي المعّقد القائم على تصوّرات العقل المجرد غير المنضبط بالتجارب المقامية للكلام، وغير المعتمد على استقراء الشواهد الفصيحة؛ لذلك فهو تقسيم مغلوط منتج للمشاكل والخلافات العقيمة.

ويرى البحث أنّ فرضية تكلس الوحدات النحوية كفيلة بحلّ هذه المشكلات على أُسس علمية تُعيد تصنيف هذه الوحدات وتفسِّر سلوكها وتكشف عن القوانين التي تتحكّم بنظامها، فضلاً عن كشفها عن الأخطاء الفكرية التي كانت وراء تقسيماتِ النحو التقليدي؛ بفضح زيف براهين النحاة التقليديين المنطقية التي قدّموها بطرائق الجدل الكلامي المجردة التي تسوّغ الأخطاء والنتائج المتناقضة بإسباغ مظهر الحقيقة عليها.

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على: تمهيد ومبحثين كالآتي:

التمهيد: مفهوم الصيغ المتكلسة وبيان تاريخ التكلس وأنواعه ومعانيه.

المبحث الأول: اختلاف أفعال القلوب عن أفعال التحويل المعنى وشكلا.

المبحث الثاني: تشابه قسمي أفعال القلوب (أفعال اليقين والرجحان) معنى وشكلا.

التمهيد: **مفهوم الصيغ النحوية المتكلسة، وبيان تاريخ التكلس:**

١ـ مفهوم الصيغ النحوية المتكلسة:

الصيغ المتكلسة هي وحدات النحوية Syntagment ، والتمثّل الوحدة النحوية فكرة مهمّة ومركزية لا يمكن فهمها في العربية إلا بعد معرفة طبيعتها واختلافها عن اللغات الأخرى؛ ذلك أنّ اللغات تنقسم ـ من حيث التحليل والتركيب لمعاني وحداتها النحوية ـ على قسمين(٢):

أولهما: **اللغات التحليلية Analytical** وهي اللغات التي تعبّر عن المعاني النحوية بكلمات منفصلة مستقل بعضها عن بعض. ومن تلك اللغات

الانجليزية، إذ تعبّر عن لفظة: (سنكتب) العربية بثلاث كلمات متمايزة: We will write.

ثانيهما: **اللغات التركيبية** Synthetic التي تجمع عدة معانٍ نحوية في لفظة واحدة، ومنها العربية التي تجمع في لفظة (سنكتب) معنى: زمن المستقبل في (السين)، والإيماء إلى جماعة المتكلمين الذين يقومون بفعل الكتابة، ومعنى الزمن المضارع في (النون)، ومعنى حدث الكتابة المعجمي في لفظة (كتب).

وتجمع لفظة (كتبَ)، معنى زمن المضي بعلامة حجمها صفر(٣)، والإيماء لفاعل مفرد غائب مذكر أو جماعة ذكور، نحو: (كتبَ الولدُ/ الأولادُ)، فضلا عن المعنى المعجمي، الذي ليس من عنايتنا هنا. فما يهمّنا هنا هو الوحدات التي تنتمي إلى المستوى التركيبي، وإنْ كانت هناك علاقة قوية بين النحو والدلالة، فضلا عن المقام، لكنّ الفصل مفيد إجرائيا.

وتتجسد بعض الوحدات النحوية العربية بصورة ندركها بالخيال، أي أنّها معنى مُتصوّر لا جسدَ له، وبعضها يتجسَّد بوساطة (كلمات/ أشكال)، بمعنى أنّها مفرغة من المعنى الدلالي المعجمي إجرائيا.

وتتسم الوحدات النحوية بخاصتين(٤):

أولاهما: التماسك الشكلي بحيث لا تسمح لأيّ عنصر أجنبي أنْ يتخلل بنيتها، إذا كان حجمها أكثر من مفردة حرّة، نحو وحدة المفعول لأجله في قولنا: (كتبتُ لزيدٍ/ لإقناعه بالسفر)، فـ(لإقناعه بالسفر) وحدة نحوية متماسكة شكليا؛ لأنّنا لا نستطيع أنْ نضع أيًّا من عناصر الجملة: (كتب، أو التاء، أو لزيد) بين عناصرها من دون أنْ تتفكك وتصبح غير مفهومة.

ثانيتهما: تمتلك الوحدة النحوية نوعًا من الاستقلالية الوظيفية، وأهم وظائفها هي: وظيفة الاسم، ووظيفة الفعل، ووظيفة الربط بينهما، التي هي جزء من عبارة الفعل؛ لأنّ الروابط نكرة.

وقد تأتي وحدات نحوية كبيرة يمكن أنْ تحلّ بين مكوناتها عناصر غير أجنبية من دون أنْ يؤدّي ذلك إلى لبس، نحو الوحدة النحوية الواردة في قولنا: (يستطيعُ أنْ يكتبَ + زيدٌ)، فـ (يستطيعُ أنْ يكتب) وحدة نحوية تسمى عبارة الفعل؛ وهي تؤدّي وظيفة الفعل لإمكان حلول وحدة مفردة مكانها نحو: (كتب)، ولكن يمكن أنْ يتخللها الفاعل فنقول: (يستطيع ـ زيدٌ ـ أنْ يكتبَ).

وتتضمن الوحدة النحوية بعض الصعوبات حين تتخذ مواقع مختلفة في الجملة إذ يُغيّر الموقع وظيفتها، نحو وحدة (الجار والمجرور)، فإنّها قد تؤدّي وظيفة الفعل بمعنى (مستقر) وتؤسس للجملة الفعلية(٥) التي يتقدّم فعلها وترفع خبرا، في قولنا: (في الدار زيدٌ)، وقد تؤدّي وظيفة الخبر حين تتأخر، فتؤسس لجملة اسمية نحو قولنا: (زيدٌ في الدار)، وقد تؤدّي وظيفة الظرف المتعلّق بالفعل في قولنا: (قَعَدَ زيدٌ في الدار). وعليه يجب التمييز بين الوظائف المتعددة في المواقع المختلفة، ذلك أنّ اللغة الطبيعية قائمة على مبدأ أنّها (لعبة)(٦)، أي لا تخضع للحساب المنطقي الدقيق الذي يجعل لكلّ كلمة معنىً محدداً، ولكلّ عنصر في الجملة وظيفة واحدة، وإنّما تتعدد معاني الكلمة بتعدد استعمالاتنا لها.

أما موقع الوحدات المتكلسة فليس مُهِمًا؛ لأنّها ضعيفة الصلة بالتركيب النحوي، فهي أداة مقامية لا تغيّر حركات الجملة الأنّ، وإنّ كانت وظيفتها تقوية عملية الإسناد، فقولنا: (زيدٌ قائمٌ) أضعف من قولنا: (أظنُّ زيدٌ قائمٌ) برفع المفعولين دلالة على اليقين، وكلا التركيبين أقوى من قولنا: (أظنُّ زيداً قائماً)؛ للتفريق بين (ظنّ) الرافعة لمفعوليها الدالة على اليقين غير القابل للدحض من جهة، و(ظنَّ) الناسخة الدالة على شكّ المخاطب في نقل المعلمة المبلغة له، من جهة أخرى.

والصيغ المتكلسة ظاهرةً موجودة في معظم اللغات وعُرِّفت بأنّها: نمط أو صيغة جاهزة، أُعيد توظيفها بعد أنْ فقدتْ كلّ تعبيراتها بتواتر غير

اعتيادي(٧).

ومن هذا التعريف العام يمكن أنْ نعرّف الوحدة النحوية المتكلسة الملتبسة بالنواسخ(٨) بما يأتي: هي وحدة نحوية فقدتْ معناها الوظيفي النحوي الأصلي نتيجة لتطور اللغة، فأُعيد شحنها بمعنى مقامي (تداولي) هو التعبير عن صدق نقل الخبر بحيث لا يمكن للمخاطب نقضه. وبعبارة موجزة: إنّها تعبّر عن خبر مؤكد تأكيدا مطلقا.

وتبالغ بعض اللغات في إنشاء قائمة من اللواصق للتعبير عن أنواع من التحقق في نقل الخبر، وذلك ما يظهر في لغة (ليتوكا) المستعملة في كولمبيا والبرازيل، إذ تقدّم علامات كثيرة ملحقة بالأخبار(٩)، كالآتي:

الخبر	العلامة الملحقة	قوة التحقق من نقل الخبر
يلعب	ti	تعني: سمعت أنّه يلعب
يلعب	wi	تعني: رأيتُ أنّه يلعب
يلعب	yi	تعني: عندي أدلة على أنّه يلعب

وهكذا يمكن وصف مثل هذه العلامات بأنّها علامات توكيد تشبه علامات التوكيد العربية، التي ذكرتْها المصنفات، ولكنّها أغفلت الصيغة التي تعبّر عن الصدق المطلق في نقل المعلومة المبلغة، التي تستعمل في مواقف صياغة قرارات المؤتمرات، وفي التوصيات ومواقف الحزم في القضايا المصيرية، التي يتضح تفسيرها بالموازنة ((بين الخطيب الذي يؤثر في جمهوره وبين ذلك الذي يتجاهل هذا الجمهور))(١٠)، وهو ما سيظهر جليّا في دراسة تطبيقات هذه الظاهرة على الشواهد القرآنية والشعرية لإثبات صحّة فرضية البحث؛ لتصبح مقبولة ومنسجمة مع الحقائق العلمية المكتشفة.

إنّ معنى الشكّ في نقل المعلومة المبلغة إلى المخاطَب المفارق لمعنى التأكيد المطلق، مسوّغ بفرضيات البلاغة القديمة التي تُبيّن أدوات التداول بحسب

المقام، من ذلك أنّ الكندي (ت٢٦٠هـ) الفيلسوف سأل أبا العباس المبرد (ت٢٨٥هـ) قائلا: ((إنّي أجد في كلام العرب حشوا، إذ يقولون: عبدُ اللهِ قائمٌ، ثم يقولون: إنّ عبدَ اللهِ قائمٌ، ثم يقولون: إنّ عبدَ اللهِ لقائمٌ، والمعنى واحد، فأجابه المبرد، بل المعاني مختلفة، فقولهم: عبدُ اللهِ قائم، إخبار عن قيامه، وقولهم: إنّ عبدَ اللهِ قائمٌ، جواب سؤال سائل، وقولهم: إنّ عبدَ الله لقائمٌ، جواب عن إنكار مُنكر قيامه))(١١)، بمعنى أنّ زيادة الأدوات: (إنّ، وإنّ... اللام) تدلّ على مخاطبة المُشكك والمُنكِر في نقل المعلومة.

وباكتشاف الصيغ المتكلسة، أصبحت العلامة المميزة للشكّ والإنكار مع النواسخ كلّها هو تغيير حركة المبتدأ أو الخبر أو كليهما من الرفع الأصلي إلى النصب، وأنّ عدم تغيّر الحركة الإعرابية عن أصلها هي العلامة المميزة للتوكيد المطلق بالصيغ المتكلسة، يعزز ذلك شروط مقامية، حتى يصبح الخبر غير قابل لمعيار الصدق والكذب، وكأنّه إنشاء.

أما خطوات تحليل الصيغ المتكلسة، فيمكن تبيانها بالآتي:

أولاهما: فحص البنية النحوية عن طريق ملاحظة تغيّر الحركة الإعرابية عن أصلها(الرفع) إلى النصب الذي يظهر بدخول الأدوات النواسخ على الجملة الخبرية، أما إذا دخلت الأداة الملتبسة بالنواسخ على الجملة ولم تغيّر حركاتها إلى النصب دلّ ذلك على تكلس الأداة.

ثانيتهما: النظام (الدلالي المعجمي): فالظنّ مثلا: ((اسم لِمَا يحصل عن أمارة ومتى قويت أدّت إلى العلم، ومتى ضعفتْ جدًا لم يتجاوز حدّ التوهم، ومتى قويَ، أو تُصوِّر تصوُّرَ القويِّ استعمل معه (أنّ) المشددة، و(أنْ) المخففة منها. ومتى ضَعُفَ، استعمل (أنْ) المختصة بالمعدومين من القول والفعل))(١٢).

ومعنى (أنْ) المختصة بالمعدومين من القول والفعل، عودة إلى المعنى

المقامي الذي يحكم على الأشياء التي لا تنطق ولا تفعل بأنّها لا تدلّ على أمارة علم أو يقين؛ أي أنَّ موضوع الكلام لا يطاوع تجربة التحقق من صدق أخبارها.

يوضح نص الراغب أنّ المعنى المعجمي والمقامي يتفاعلان مع البنية النحوية ("ظننتُ أنَّ"، و"ظننتُ أنْ" مع قوة إدراك حقيقة= الظن يقينا)، أما استعمال (أنْ) مع ضعف إدراك حقيقة فيُبقي الظنّ ظنّا، ولا يبلغ حدّ اليقين. فالراغب يدور في فلك المعاني المقامية، أمّا سيبويه فيستعمل الحركة الإعرابية علامة على اليقين أو الشكّ، ولاسيما مع (أنْ) المخففة الرافعة للمضارع، فرفع المضارع بعدَها يدلّ على تكلس الصيغة (ظنّ= اليقين) وهو خبر قد وقع فعلا لا يمكن للمخاطَب أنْ ينكره، أما علامة النصب فتدلّ على (الظن=الشك)، قال سيبويه: ((تقول:" كتبتُ إليه أنْ لا تقلْ ذاكَ"، و"كتبتُ إليه أنْ لا يقولَ ذاكَ"، و"كتبتُ إليه أنْ لا تقولُ ذاكَ". فأما الجزم فعلى الأصل ﴿قد يقع أو لا يقع﴾. وأما النصب فعلى قولك:" لئلا تقولَ" وأما الرفع فعلى قولك:" لأنّكَ لا تقولُ ذاكَ"، تخبره بأنّ ذا قد وقع من أمره))(١٣).

ثالثهما: مراعاة معاني النظام المقامي، الذي يدلّ على استحالة تكذيب المخاطَب لخبر المتكلم، كأن يكون الخبر يشير إلى مرجع ماثلٍ أو مستقرٍّ بين يدي المتخاطبين. ويظهر هذا في تمييز (ظنّ) وعدد من أخواتها، المتضمِّنة لمعنى اليقين المطلق غير القابل للدحض، الذي وصف(١٤) سيبويه مقامه التوكيدي بأنّه يعبّر عن جملة مستأنفة مستقلة عن خبر الجملة الأمّ الابتدائي، بوصفه شأنا مُهِمًّا، يتحدّث عنه طرفا الاتصال وكأنّه جثة ماثلة بين أيديهما، وهو سنبحثه لاحقا.

٢ـ أحجام الصيغ النحوية المتكلسة:

تتخذ عموم الوحدات النحوية في العربية أحجاما مختلفة تبدأ من الصفر، ثم تأخذ حجم المقطع القصير (الحركة الإعرابية)، وتنتهي بمركَّب يتألّف من

عدد من المفردات بحسب ما ذُكِرَ آنفا. لكنّ الصيغ المتكلسة الملتبسة بالنواسخ لا يمكن أنْ تأتي بحجم الصفر، وعليه يمكن وصف بنيتها بالتقسيم الآتي:

أ ـ وحدة نحوية بحجم المقطع القصير: وهي الضمّة التي تدلّ على مخالفة الصيغ المتكلسة لصيغ النواسخ؛ لأنّ النواسخ تنصب كلاً من المبتدأ والخبر، أو أحدهما، فإذا جاءت (كان) مثلا غير ناصبة للخبر، فإنّ الضمّة تدلّ على تكلسها للتعبير عن إثبات الخبر غير القابل للدحض.

ب ـ وحدة نحوية متكلسة متألِّفة من (كلمة/ شكل) واحدة حرّة، لم تلتصق بها وحدة أخرى، نحو: (ليس، وكان، وإنّ، وأنّ) وغيرها.

ج ـ وحدة نحوية متكلسة تتألّف من (كلمتين/ شكل) أو أكثر إحداهما حرّة والأخرى أو الأخريات مقيّدة بها، نحو: (إنّه، وكأنّه، وأظنّه)، فـ(أظنّه) تتألف من (فعل + فاعل + ضمير نكرة)، والضمير لا يعود على معرفة، فهو ليس أحد مفعولي (ظنّ) في قولنا:" أظنَّه: زيدٌ منطلقٌ".

وقد فسّر سيبويه(ت١٨٠هـ) هذه الصيغة بمعادلتها بالآتي: (أظنّه = الظنّ ظني)، وهو يريد وصف تحوّل معنى الظنّ إلى يقين، ثم لحظ أنّ هذا التقدير مُلبس؛ لأنّه يقوِّي معنى الظنّ المتسلل من الأصل الاشتقاقي، فعادله بالآتي: (أظنُّهُ = أظنُّ ذاكَ)، وشرح لفظة (ذاكَ) بأنّها نكره لا تشير إلى شيء، وذلك قوله: ((فإذا قلت: "زيدٌ أظنّ ذاكَ عاقلٌ"، كان أحسن من قولك: "زيدٌ أظنّ ظنّي عاقلٌ" و(ذاك) أحسن؛ لأنّه ليس بمصدر، وهو اسمٌ مبهمٌ يقع على كلّ شيء))(١٥).

د ـ وحدة نحوية متكلسة تتألّف من وحدتين حرّتين أو أكثر، وهذا المركّب الحرّ له خصائص مختلفة عن خصائص الوحدات المدمجة، إذ يمكن أنْ يكونَ متماسكًا شكلا فلا يتخلله عنصر آخر من عناصر الجملة، نحو وحدة: (ظنَّ زيدٌ)، فهذه الصيغة لا يمكن أنْ يتخللها أحد ركني الجملة؛ لأنّ حلول المفعول المرفوع في سياق التكلس مُلبس، إذ يُصبح المفعول فاعلا، فلا يجوز

أنْ نقول: (ظنّ عمرٌو زيدٌ عاقلٌ)، ونحن نريد لفظة (زيدٌ) فاعلا للظنّ.

وهناك وحدات نحوية متكلسة توجب أنْ يتخللها أحد ركني الجملة الأم، نحو: (إنّ... اللام...)، نحو قوله تعالى:﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾(١٦)، إذ نلحظ أنّ المبتدأ (هذان) حلّ بين لفظتي الصيغة المتكلسة.

٣ـ تاريخ تكلس الصيغ الملتبسة بالنواسخ:

أصبحت فرضية تغيّر اللغات من المسلَّمات التي لا جدالَ فيها، وأنّ التغيير يشمل كلّ مستويات اللغة(١٧): الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية المعجمية، فضلا عن تغيّر النظام المقامي الذي يرد فيه التلفظ، ونختزنه في ضمن خبرتنا غير اللغوية، فيُغيّر تأويلنا للعلامات؛ لأنّ التأويل يتوقّف على رؤيتنا للكون المحيط بنا وعلى تجربتنا الحياتية ودرايتنا الموسوعية، بمعنى أنّ علاقة الكلمة بمدلولها ليست رهينة قاعدة مضبوطة ونهائية، وإنّما رهينة السياق أو المقام الذي أُدرجت فيه، والسياقات والمقامات متنوّعة وغير متناهية(١٨)، وهو يتفاعل مع أبنية اللغة الداخلية؛ لذلك قيل: إنَّ اللغة التي لا تتغير هي لغة ميتة.

ويرجع علم اللغة الحديث أسباب التغيّر إلى عاملين رئيسين(١٩):

أولهما: النشاط الفردي المتمثّل في ارتكاب الأفراد للأخطاء في أثناء تداولهم للغة التي يعتقد المتلقي أنّ تلك الأخطاء هي الصحيحة، فيبدأ الجيل الجديد بتلقي الخطأ ويحسبه صحيحا.

ثانيهما: النشاط الاجتماعي التداولي، الذي يساعد على موت كلمة ما تدريجيًا؛ لأنّ عدد الذين يتداولونها يتضاءل حتى إذا لم يبقَ من يستعملها، فإنّها تدفن في مقبرة المعجم.

أما مظاهر التغيّر فتُقسّم على قسمين:

القسم الأول: تغييرات ذات أهمية ثانوية، وتكون اختيارية تدريجية. وهذه لا

تؤثر في نظام اللغة الذي يميل إلى الاستقرار ومواجهة عوامل التغيّر عن طريق التعليم الصحيح.

القسم الآخر: تغييرات حاسمة ومؤثرة في النظام، وهي التي تؤدّي إلى انبثاق ظواهر لغوية جديدة تبدو كأنّها حقّقتْ نصرا، فتثبّت لها وجودا في نظام اللغة جنبًا إلى جنب الظواهر القديمة، فتميّز بين كلام جيلين(٢٠)؛ الجيل الأول: يميل إلى الاحتفاظ بالصيغ الأقدم، والجيل الثاني: يميل إلى الصيغ الأحدث.

وتخضع اللغات إلى هذه القواعد، ولا تشذُّ العربية عنها، ولاسيما قبل نزول القرآن الكريم، الذي يُعدّ من أهمّ العوامل المبطئة للتغييرات السريعة، فضلا عن العامل القومي والسياسي.

ويكشف المنهج التاريخي أنّ نحو العربية الفصيحة قد مرّ بمرحلة حاسمة تخلّت فيها عن فعل الكينونة المساعد في جملتها التي كانت تشبه الجملة الخبرية الاسمية الانجليزية الوحيدة التي تتضح مقاربتها في الجدول الآتي:

ت	الجملة	الاسم/معرفة	الفعل المساعد	الخبر/نكرة
١	الجملة الانجليزية	The pen	is	red
٢	الترجمة الحرفية	القلم	يكونُ	أحمر
٣	الترجمة الحديثة	القلم	×××	أحمر

ولدينا جملة عربية قديمة مطابقة للترجمة الحرفية تظهر في الشاهد الآتي:

أنـــتَ تكـــونُ ماجـــدٌ نبيـــلُ إذا تهـــبُّ شمـــألٌ بليـــلُ(٢١)

فجملة: (أنت تكونُ ماجدٌ) برفع (ماجد) جملة قديمة، تتألف من ثلاثة مكونات: (مبتدأ + فعل كينونة رابط نكرة ومعنى الزمن + خبر دلالي/ معجمي)، وإذا أردنا إعادة صياغة هذه الجملة بالنحو الذي استقرت عليه الجملة العربية بعد حذف فعل الكينونة، تكون كالآتي:

ـ أنتَ تمجُدُ (في زمن المضارع دلالة على صيرورة).

ـ أنتَ ماجدٌ (في كلّ الأزمنة، دلالة على الثبوت). لورود الخبر بهيأة اسم الفاعل الذي سمّاه الكوفيون بـ(الفعل الدائم)(٢٢).

وكلتا الجملتين معاصرة؛ لأنّ الفعل المساعد محذوف منهما لفظا؛ مُحمّلاً معنييه: (الزمن، والربط بضمير الخبر النكرة) لكلمة الخبر المشتقة دلاليا من مادة (م ج د)، وبهذا أصبحت وحدة خبر الجملة العربية غنية بالمعاني.

وقد رصد سيبويه عددا من جمل هذه المرحلة الحاسمة التي تأتي فيها أفعال الكينونة رافعة لأخبارها، ولا تحتاج إلى اسم كـ(كان) المألوفة، فضلاً عن فقدانها لفكرة الزمن؛ لذلك قدرّها سيبويه بـ(إنّه) مَهْمَا كان تصريفها الزمني: (كانَ، أو يكونُ)، و(ليس) أيضا، دلالة على التوكيد المطلق؛ بمعنى أنّ هذه الصيغ تكلّست على معنى واحد هو (أثبت/ أنفي بما لا يقبل الشكّ).

تُفسِّر مقاربة سيبويه لهذه الأدوات انسجام بنية جملتها المرفوعة الخبر التي تخالف سلوك (كان) وأخواتها الناسخة، فضلا عن أنّ تركيب (إنّه) الذي يصوّر معنى الصيغة المتكلسة وهو التوكيد المطلق. ومن أمثلته قول الشاعر:

إذا مُتُّ كان الناسُ صنفان: شامتٌ وآخرُ مُثن بالذي كنتُ أَصنعُ(٢٣)

علّل سيبويه(٢٤) رفع خبر (كان) بوجود إضمار يفصل الجملة عمّا قبلها؛ لتصبح كلاما مستأنفا، وقدّر الإضمار بـ(إنّه) بمعنى الأمر أو الشأن بحسب تصوره، وكأنّه قال:" إذا مُتُّ كان الأمرُ أو الشأن: الناسُ صنفان".

ويرى البحث أنّ هذه التقنية التحليلية صعبة التصوّر وغير شاملة لكلّ الأدوات الملتبسة بالنواسخ، فهي مع (إنّ) وأخواتها المتكلسات متسقة وبسيطة؛ لأنّ الضمير في (إنّه) يسوّغ يخفي نصب اسمها، أما مع (كان، وليس) وأخواتهما فتكون معقّدة وتحتاج إلى فذلكة ضمير الشأن الذي يقطع الجملة الأمّ عمّا قبلها لتصبح مستأنفة؛ لذلك استبدلناها بتقنية التكلس التي تفترض رفع ركني الجملة الأمّ في كلّ الأدوات الملتبسة مع النواسخ، ومنها أفعال القلوب.

المبحث الأول

اختلاف أفعال القلوب عن أفعال التحويل معنى وشكلا

جمع النحو التقليدي (أفعال القلوب) و(أفعال التحويل) تحت باب (ظنّ وأخواتها) اعتماداً على سلوكها الشكلي، وذلك بنصبها لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

وسبق أنْ أشرنا أنّ علم اللغة الحديث يسمّي الأفعال التي لا تُستعمل مسنداً والتي يمكن حذفها من دون تفكك الجملة الأمّ بـ(الأفعال شبه المساعدة)، وعليه يمكن لخبر الجملة الأمّ أنْ يستغني عنها، في حين لا تستغني هي عن الخبر، قال المبرد(ت٢٥٨هـ): ((("ظننتُ زيداً منطلقاً" فإنّما معناه: زيدٌ منطلقٌ في ظنّي، فكما لا بدَّ للابتداء، من خبر كذا، لابدَّ من مفعولها الثاني؛ لأنّه خبر الابتداء، وهو الذي تعتمد عليه بالعلم والشكّ))(٢٥).

ولعلّ من المفيد عرض هذه الصيغ المساعدة في جدول يصوّر تقسيمها القديم(٢٦) ليتسنّى لنا نقضه خطوة خطوة، كالآتي:

أفعال القلوب		أفعال التحويل
أفعال اليقين	أفعال الرجحان	
درى، تَعلَّمْ (اعلم)، وَجَدَ، رأى، أرى، قالَ:	ظنَّ، حَسِبَ، خالَ، زَعَمَ، عدَّ، حَجا، قال، هبْ(افرض)	جعل، صيّر، اتخذ، تخذ، ترك، وهبَ

ويرى البحث أنّ (أفعال التحويل) مختلفة عن أفعال القلوب من حيث المعنى والشكل، ولعل أهمّ الاختلافات هي:

١ـ تدلّ أفعال التحويل على سيرورة وتحوّل، وهذا المعنى جوهري يجعلها أدوات (نحوية/ دلالية) في وقت واحد، لا يمكن حذفها من دون إحداث انتهاك في التناسب الدلالي بين مفعوليها، فجملة (جعلتُ الطينَ فخاراً)، إذا حذفنا فعل التحويل (جعلتُ) تصبح (الطينُ فخارٌ)، وهو أمر لا يجوز

دلالياً، كما لا يجوز حذف الفعل (أعطى) من جملة: (أعطيتُ الفقيرَ درهماً)، إذ يبقى المفعولان غير متناسبين دلاليًا كالآتي: (الفقير درهمٌ).

ويرجع سبب هذا الانتهاك الدلالي إلى أنّ منصوبي أفعال التحويل يمثلان حالين، الحال الأولى متحوَّل منه: (الطين الليّن) إلى الحال الثانية (الفخّار الصلب) المتحوّل إليه، بمعنى أنّ (الطين، والفخار) ليسا اسمين محايدين، وإنّما يتضمنان أحداثاً تغيّر من صور موضوع الكلام بوساطة أداة التحويل، وبهذا يكون المفعولان بحكم النكرتين؛ لأنّ الحدثين المتضمنين فيهما نكرتان.

أمّا أفعال القلوب نحو: (ظننتُ زيداً عالماً) فيجوز حذف (ظننتُ) للكشف عن الجملة الأمّ: (زيدٌ قائمٌ) المتناسبة دلالياً؛ لذلك فما تبقّى بعد الحذف يكوّن جملة مفيدة تصلح لإدامة التواصل.

وخلاصة القول إنّ أفعال التحويل على الرغم من أنّها أفعالُ (شبه مساعدة)(٢٧) إلا أنّها تؤسس لجملة فعلية لصلاحيتها أنْ تكون مسنداً كالفعل التامّ (أعطى) من حيث أهميتها في إنشاء التناسب الدلالي بين عناصر الجملة، وعليه تكون مختلفة عن أفعال القلوب من هذه الحيثية.

٢ـ من حيث الشكل، (أفعال التحويل) يبقى مفعولاها منصوبين، ولا يُلغى نصبهما؛ لأنّ المفعولين حالانِ، وهذا يعني أنّ حركات الجملة الإعرابية معها غير مرنة للتعبير عن معنى التكلس أي: (إبقاء الرفع الأصلي لمعنى مقامي)، لعدم وجود جملة أصلية مفيدة قبل دخول أفعال التحويل.

فلا تكلس إذن مع (أفعال التحويل) بخلاف (أفعال القلوب) التي تعمل في مقامات معيّنة للتعبير عن خبر مشكوك فيه، وتلغى للتعبير مع الخبر المؤكَّد غير قابل لدحض المخاطب باستثناء أداتين:(هَبْ، وتعلَّمْ) الجامدتين على صيغة الأمر نحو: (تعلَّمْ شفاءَ النفس قهرَ عدوِّها)،و(هبّني امرأً هالكاً)(٢٨)، إذ تسلك صيغتا الأمر سلوك أفعال التحويل من حيث لزومهما الإعمال دائماً، أي نصبهما لمفعوليهما، وهذا يعني أنّهما لا تتكلسان ولا تعبّران عن

معنى اليقين في نقل الخبر إلى المخاطب؛ لأنّ صيغة الأمر لا تُستعمل إلا للحثّ على التحوّل من حال إلى أخرى، وذلك وضع مشكوك في وقوعه أو في إلزام المخاطب بتنفيذه؛ ولاسيما إذا تعلّق الأمر بإلزام المأمور أنْ يتبنّى اعتقاد المتكلم القابل للخطأ والصواب(٢٩).

٣ـ (أفعال التحويل) لها معنى محمول واحد هو (التحويل)؛ لذلك لا تتضمن تقسيمات داخلية، في حين تتسع (أفعال القلوب) لمعنيين متضادين هما (اليقين والشك)(٣٠)؛ وهذا يلفت نظر الباحث أنْ لا يركن إلى ما توحيه معانيها (الدلالية/المعجمية) المشتقة منها؛ لأنّها مفرَّغة من هذه المعاني التي تؤهل الفعل أنْ تأتي مسنداً للجملة؛ وذلك ما أُريد بتسميتها بـ(أفعال القلوب)(٣١)، وهي تسمية إذا كانت مفيدة دلالياً بوصفها تُمثل حقلاً دلاليا خاصاً يشير إلى الإدراك الظنّي المُحتمِل للشكّ واليقين، أو الخطأ والصواب، إلا أنّها مضرّة نحوياً؛ لأنّها تميّز بعض الأدوات بموازنتها بأفعال الحواس عن طريق مخالفة (رأى) بمعنى اعتقد مثلاً، لـ(رأى) بمعنى شاهَدَ متأكّداً، ولكنّها لا تميزّ بين الأفعال القلبية التي تستعمل تارة فعلاً شبه مساعد، وتارة فعلاً تامًا إلا بملاحظة الجملة الاسمية بعد الفعل شبه المساعد؛ ((ليدلل على أنّ من أفعال القلوب، ما لا ينصب المبتدأ والخبر؛ لأنّه أخصّ في الاستعمال بالوقوع على المفرد، وذلك نحو: عرف﴿زيدٌ المسالة﴾، وتبيَّن ﴿الحقُّ﴾، وتحقق ﴿الأمرُ﴾...))(٣٢). التي تدلّ على يقين تجريبي أو خبر يصدق بصحَّةِ قائلهِ ووثاقته.

٤ـ (أفعال التحويل) لها فاعل دلالي واحد هو فاعل فعل التحويل؛ لذلك يكون مفعولاها مفعولين دلاليين؛ أي يقع أثر التحويل عليها جميعا، فجملة (صيرتُ الطينَ فخّارًا) يكون فاعل (صيّر) هو المتكلم وعلامته (التاء)، والطين والفخّار منفعلان لإرادة الفاعل.

أمّا جملة أفعال القلوب فتتضمن فاعلين دلاليين، أولهما: فاعل الفعل

القلبي، وثانيهما: فاعل الجملة الأمّ الدلالي المصطلح عليه نحوياً بـ(المبتدأ)، بمعنى أنّه يؤدّي وظيفتين دلالية/نحوية (فاعل/مبتدأ)، وعند دخول الفعل القلبي على (المبتدأ الإسنادي/ الفاعل الدلالي) للجملة الأمّ يمنحه وظيفة ثالثة هي مفعول الفعل القلبي الأوَّل. أمّا خبر الجملة فيكون هو المفعول الثاني، فقولنا: (ظننتُ زيدًا قائمًا) تعني: ظننتُ قيامَ زيد، فـ(زيد) فاعل المصدر (قيام) أضيف إليه إضافة لفظية غير محضة؛ وهو مفعول أول لـ(ظنّ).

نستنتج مما تقدَّم أنّ (أفعال التحويل) تمثّل ظاهرة مستقلة مخالفة لأفعال القلوب من حيث تحوّل معناها في إطار التناسب الدلالي للجملة ومن حيث الشكل الذي هو الأثر الإعرابي الذي تُحدثهُ في عناصر الجملة بعدَها، إذ تنصب أفعال التحويل المفعولين بعدَها بوصفهما حالين، ولا مرونة في حركة النصب أنْ تُلغى؛ لأنّ التحويل سيرورة لم تثبت على حال يقيني لعدم الإيحاء بالشكّ أصلاً.

أمّا أفعال القلوب من حيث أثرها فيما بعدَها من ركني الجملة الأمّ فإنّه ينقسم على قسمين:

أولهما: النصب دلالة على نقل خبر محفوف بتشكيك المخاطَب.

ثانيهما: الرفع دلالة على تكلس أفعال القلوب للتعبير عن اليقين غير القابل للدحض.

وهكذا يظهر خطأ ضمّ (أفعال التحويل) إلى (أفعال القلوب) تحت باب (ظنّ) وأخواتها، اعتماداً على قضية شكلية وهي نصب ركني الجملة الاسمية البسيطة التي تدخل عليها هذه الأدوات من دون النظر إلى معاني كلّ مجموعة من الأدوات على حده. ويرجع سبب هذا الخطأ الكبير إلى منهج النحو التقليدي في دراسة اللغة الذي جعل نظامها المجرّد المستقل هدفاً في ذاته، من دون العناية بالتوجّه التواصلي لمجال موضوع علم النحو(٣٣)، الذي يُفترض أنْ يدرس اللغة وهي تؤدّي وظيفتها.

المبحث الثاني:تشابه قسمي أفعال القلوب (اليقين والرجحان) معنى وشكلا.

تمثل أفعال القلوب وضعاً حقائقياً تفسرّه الفرضية العامة التي تقول: إنّ المتكلم لا بدَّ أنْ يتكلم عن أشياء، لهذا لا تكون مصدراً للحقائقية فحسب، وإنّما تكون ظرفاً مقامياً يوفّر شروط الصدق(٣٤).

في حين يرى المدافعون عن وظيفة اللغة الرئيسة وهي التواصل الاجتماعي، أنّ وظيفة اللغة لا تكمن في التعبير عن الحقائق الفكرية ومصاديقها، وإنّما تكمن وظيفتها في إنشاء علاقات بين الأفراد والمجموعات اللغوية والحفاظ عليها، وهي وظيفة ليس فيها للصدق دور كبير، فضلا عن أنّ فكرة الحقيقة نفسها لا معنى لها لنسبيَّتها التي تتبيّن في إجراءات الكلام الآتية(٣٥):

- تنتسب الحقيقة إلى مقامات معتقديه يتحمَّل فيها المتكلم مسؤولية حقيقته، فما هو حقيقي في نظر متكلم ما، ليس كذلك في نظر غيره.
- تنتسب الحقيقة إلى مجموع العوالم الممكنة (حقائق العقل المجرد) المصطنعة التي تظهر في الأقوال غير المتناقضة؛ أي غير القابلة للاستدلال عليها بأنّها حق وباطل في وقت واحد.
- تنتسب الحقيقة إلى مستويات متدرِّجة يصعب تحديد قيمتها في الأقوال، كقولنا: (زيدٌ لا هو حي ولا هو ميت). فهذا قول يتضمّن قيمًا متعددة من دون أنْ نعرف ما اللحظة الدقيقة التي تكون فيها حال زيد الصحيّة ليكون وصفه بـ(الحيّ) أو بـ(الميّت) ملائماً.

ونسبية الحقيقة وماصدقها هو الذي نعوّل عليه ونرجّحه في استعمال أفعال القلوب استعمالاً لغوياً يعبّر عن حقيقة لغوية فحواها: ادعاء المتكلم وتصديق المخاطب، فضلاً عن تدّخل البنية الدلالية، والإشارة إلى الواقع المصطنع (الممكن)، وأحياناً الماثل بين يدي المتخاطبين. وهو ما ستثبته الاستعمالات

القرآنية والشعرية الفصيحة، بما ينقض التقسيم المنطقي الفلسفي لهذه الأدوات.

وعلى وفق هذا الإيضاح المنهجي العلمي سنبيّن أخطاء النحاة التقليديين من حيث خلطهم بين معاني (أفعال القلوب) فيما بينها؛ لإيمانهم بتقسيمها المغلوط على: (أفعال يقين)، و(أفعال رجحان) من جهة، وأخطائهم من حيث خلط المعاني النحوية لها بالمعاني (الدلالية المعجمية) التي اُشْتِقَتْ منها وخالفتها بتخصيصها أدواتٍ نحوية، مقابل أصولها (المعجمية الدلالية) التي هي من اختصاص علم الدلالة. وسنقسم البحث على وفق التقسيمين المغلوطين السابقين لنذيب الحدود بينهما في أثناء البحث:

١ـ أخطاء النحاة التقليديين في تصنيف أفعال اليقين المزعوم:

أ ـ عَلِمَ: قال الدكتور فاضل السامرائي: ((وهو فعل يفيد اليقين، نحو قوله تعالى:﴿ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ (٣٦)، وكقولك: "علمتُ محمداً مسافراً"...))(٣٧).

ونحن نقول إنّنا لسنا بإزاء بحث فلسفي يتوخّى إنشاء نظام معرفي صادق بوساطة اللغة الاعتيادية، على الرغم من أنّ اللغة لم تترك الحبل على الغارب لتصبح وسيلة تضليل؛ لذلك ميّزت اللغة (علمتُ) القلبية بمفردها المحفوف معناها (النحوي/ المقامي) بالشكّ من جهة، و(علمتُ أنّ...) الدالة على اليقين من جهة ثانية. وكذلك استعملها الله تعالى؛ لأنّه يخاطب المصدِّق والمشكّك معًا، وقد عَلِمَ سبحانه وتعالى أنّ (عَلِمَ) وحدَها لا تدلّ على اليقين وإنّما (عَلِمَ أنّ...) المشدَّدة المفتوحة الهمزة التي تتكلّس معها كلّ أدوات اليقين الخبرية لتدلّ على اليقين المطلق غير القابل لدحض المخاطب، حتى مع الأدوات التي توحي بدءاً بالشكّ نحو: (ظنَّ، وحَسِبَ، وخالَ، وأُرى، ورأيتُ، وزعمَ)، وما يتصرّف من أفعالهن، نحو قوله تعالى:﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا

خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾(٣٨)، فـ(حَسِبَ أنّ) أداة متكلسة تدلّ على يقين الكافر أنّه خُلِقَ عبثًا؛ لذلك فُتحت همزة (أنّما) لتكون ((هي وما بعدَها في تأويل مصدر سدَّت مسدّ مفعول حسبتم))(٣٩)؛ لأنّ (أنّ) تصهر مفعوليها بجثة ماثلة بين يدي المخاطب لا يمكن إنكار تصوّر وجودها. والتقدير: أتيقنتم بعبثيّة خلقي لكم وترككم غير مرجوعين إلينا للجزاء؟.

أمّا المثال المصنوع: (علمتُ محمدًا مسافرًا) فلا يُعتدُّ به؛ لأنّه مثال صوري مجرّد مستقل عن المقام، ومثل هذه الأمثلة لا تصحُ إلا كوسائل إيضاح للتعريفات العلمية المجرّدة؛ لذلك لا تصمد بوجه الشواهد الفصيحة المخالفة وظيفتها لوظيفة الأمثلة المصنوعة، إذ تصلح الشواهد وحدات علمية تجريبية في ميدان الاستقراء، ومنها الشاهد القرآني الذي استعمل (علم) بمعنى الشكّ، وذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾(٤٠)، قال الزمخشري: ((العلم الذي تبلغه طاقاتكم، وهو الظنّ الغالب بالحلف وظهور الأمارات))(٤١)، أي المعرفة الظنّية الصورية المتحصّلة بالفراسة والاستفسار واليمين للخروج بنتيجة تحتمل الخطأ والصواب، وهذا علم صوري يقابل علم الله اليقيني الحقيقي (الله أعلم بإيمانهن).

نستنتج مما تقدم أنّ (عَلِمَ) الفعل القلبي له استعمالان: أولهما: يستعمل للتعبير عن اليقين المطلق غير القابل للدحض وعلامته النحوية هنا دخول (أنّ) المصدرية التي تصهر ركني الجملة بمصدر معرفة الذي يتراءى للمخاطب كأنّهُ جثة مجسّدة بين يديه لا يمكن إنكار وجودها؛ لأنّها تمثّل حقيقة موضوعية. وثانيهما: يُستعمل (عَلِمَ) للظنّ بمعنى الشكّ، وهو قول معظم النحاة والمفسرين بشأن الآية الكريمة السابقة، ويُعرف معنى الشكّ مقابلة (علم الممتحنين) بعلم الله اليقيني المطلق المنصوص في السياق اللغوي للآية الكريمة.

وهذا أول أخطاء النحاة في تصنيف أفعال القلوب بقوائم (صرفية/نحوية) خارج الاستعمال اعتماداً على تصورات العقل المجرّد المحض غير المستند إلى التجربة المدعومة بالشواهد الفصيحة.

أمّا الخطأ الثاني فناتج عن خلط المعنى النحوي الوظيفي بالمعنى المعجمي الذي حذّر منه النحاة القدماء ابتداءً من سيبويه وذلك قوله: ((وقد يكون "علمتُ" بمنزلة "عرفتُ" لا تريد إلاّ عِلْمَ الأوّل﴿المفعول الأول﴾ فمن ذلك قوله تعالى:﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ﴾(٤٢)، وقال سبحانه:﴿وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾(٤٣)، فهي بمنزلة "عرفتُ" كما كانت رأيتُ على وجهين))(٤٤)؛ أي: الرؤية القلبية التي تنصب ركني الجملة الأمّ الداخلة عليها الأداة، مقابل الرؤية البصرية التي تتعدّى إلى مفعول واحد، ((كذلك إذا أردت بـ"علمتُ": عرفت، فهو من باب ما يتعدّى إلى مفعول واحد))(٤٥)، فهي فعل تامّ معنى شهودي، كقولك: "رأيت الهلال".

والفرقُ واضح جداً بين الفعل العُمدة الذي يستعمله المتكلم مسنداً، والفعل الشبه المساعد الذي يدخل على إسناد تامٍّ يفيد الشكّ أو اليقين في مضمون الإسناد السابق على دخول هذه الأفعال المخصصة بوصفها أدوات. لكنّ فريق من النحاة المتأخرين أبوا إلاّ أنْ يخلطوا بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي، قال الدكتور فاضل السامرائي: ((والصحيح أنّ بينهما﴿علم، وعرف﴾ فرقاً كما قال أكثر النحاة!، فإنّ العِلْمَ يتعلّق بالصفات، والمعرفة تتعلق بالذوات، فهناك فرق بين قولك: "عَلمتُ خالدًا طالباً"، و"عرفتُ خالدًا طالباً" فإنّ معنى الأولى: علمتُ اتصاف خالد بصفة الطالبية، أمّا عبارة "عرفتُ خالدًا طالباً"، فمعناه عرفتُ خالدًا وهو طالب؛ أي عرفته حينَ كان طالباً والفرق بينهما ظاهر))(٤٦).

ونحن نقول: إنّ الفرق بينهما ملتبس في ذهن الدكتور فاضل السامرائي

وأذهان أصحاب الحواشي الذين تأثر بهم؛ لأنّ (عرف) في مثال السامرائي فعل تام مختلف عن الفعل (علم) الفعل القلبي، وتحليله يكشف عن مغالطة تظهر في اعترافه أنّ جملة: (عرفتُ خالدًا طالبًا) تساوي (عرفته وهو طالبٌ) وهذا يعني أنّ المنصوب بعد (عرف) إنّما هو حال (طالباً =وهو طالب)، قال الأنطاكي: (("رأى" البصرية بمعنى: شاهَدَ وأبصَرَ، فعل اعتيادي له مفعول واحد، نحو: رأيتُ الهلالَ، فإنْ كان له منصوب ثانٍ فهو حال، وليس مفعولاً ثانيًا، نحو: "رأيتُ زيدًا مقبلاً" وكذلك الأمر إذا استعملت (عَلِمَ) بمعنى (عرف)، نحو: "علمتُ المسألةَ" و (وَجَدَ) بمعنى: "عثر على"، نحو: وجدتُ الكتابَ المفقودَ، و(عدَّ) بمعنى العدد والحساب، نحو: "عددت الدراهم"...إلخ))(٤٧).

وهكذا تحتمل أمثلة الدكتور السامرائي المصنوعة: (عرفتُ خالدًا طالبًا) أو (علمتُ خالدًا طالباً) معنى (اليقين أو الشكّ)؛ لأنّ المثال المصنوع فارغ من المقام؛ لذلك يمكن أنْ يكونَ (علم، وعرف) فعلين تامّين، وأنّ (طالبًا) في كلتا الجملتين حال، والحال صفة مؤقتة أقلّ ثباتاً من الصفة، ولا تمثّل ذاتاً كما زعم السامرائي، وأنّ الحال فضلة يمكن حذفها لأغراض بحثية للكشف عن الإسناد التامّ قبلها، وبهذا تنكشف المغالطة التي نقلت البحث من مجال النحو إلى مجال علم الدلالة، باب الترادف بين (علم، وعرف)، الذي يلتمس فيه الذين يرفضون الترادفَ الفروقَ اللغوية الدقيقة اعتماداً على الشواهد الفصيحة، وذلك قول أبي هلال العسكري(ت٣٩٥هـ): ((إنّ لفظ "المعرفة" يفيد تمييز المعلوم من غيره، ولفظ العِلْم لا يفيد ذلك إلاّ بضرب آخر من التخصيص في ذكر المعلوم. والشاهد قول أهل اللغة: إنّ العِلْمَ يتعدّى إلى مفعولين ليس لك الاقتصار على أحدهما إلاّ أنْ يكونَ بمعنى المعرفة كقوله تعالى:﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾(٤٨)؛ أي لا تعرفونهم الله يعرفهم، وإنّما كان كذلك؛ لأنّ لفظ العلم

مبهم، فإذا قلت: علمتُ زيداً، فذكرته باسمه الذي يعرفه به المخاطب لم يُفدْ، فإذا قلت: قائماً، أفدت؛ لأنّك دللت بذلك على أنّك علمت زيداً على صفة جائز أنْ لا تعلمه عليها مع علمك به في الجملة، وإذا قلت: عرفت زيداً، أفدت؛ لأنّه بمنزلة قولك: علمته متميزاً من غيره، فاستغنى عن قولك: متميزاً من غيره، لما في لفظ المعرفة من الدلالة على ذلك...))(٤٩).

وهنا نلحظ الفرق الكبير بين النصّ العلمي المميز للفروق اللغوية اعتماداً على الشواهد اللغوية الفصيحة فضلاً عن التفسير الذي يرسِّخ علمية الفروق في الذهن، مقابل الفروق التي أخترعها أصحاب الحواشي وآمن بها الدكتور فاضل السامرائي مسلِّماً بصحّتها، وضرب لنا أمثلة مصطنعة للبرهنة عليها من دون أنْ يعلم أنّ أصحاب الحواشي تجاهلوا الاستعمال وصدَّقوا بمخرجات العقل المجرّد المنفصم عن الواقع التجريبي، ثم جاء من يُوهمنا بصحّة أخطائهم بوساطة عمليات عقلية صورية تسوّغ الأحكام المتضاربة المحتملة بفن سمّاه (إمانويل كنت) (١٧٢٤-١٨٠٤م) E.Kant بـ(الديالكتيك المتعالي) وعرّفه بأنّه: ((فن سوفسطائي يهدف إلى إضفاء مظهر الحقيقة على جهلنا، بل وعلى أوهامنا المتعمدة))(٥٠).

ب - **(تَعلَّمْ):** قال الدكتور فاضل السامرائي: ((وهو بمعنى (إعْلَمْ) وليس أمراً للفعل (تَعلَّمَ)...))(٥١)، وقد صنّف السامرائي هذه الأداة في باب أفعال اليقين بحسب ما ورد في الجدول السابق، وقد بيّنا أنّ (تعلَّمْ، وهَبْ)، لا يُلغى عملهما؛ لأنّهما يستعملان دائماً للشكّ، بحكم صيغة الأمر التي لا تضمن أنّ المخاطب سيسلِّم بصحّة ما أُمِرَ به فيقدِم على تحقيقه. وعلامة التشكيك النحوية هو عدم إلغاء عملهما، بمعنى أنّ تصنيف النحاة التقليديين لهاتين الأداتين في ضمن أفعال اليقين يُعدّ خطأ.

ج - **(رأى):** عدَّ فريق من النحاة التقليديين ومنهم الدكتور فاضل السامرائي هذه الأداة من أفعال اليقين بمعنى (علم)، نحو: "رأيتُ الحقَّ منتصراً"،

فإنْ كان الفعل بصرياً لا قلبياً فهو فعل تامّ (مسند) يؤسس لجملة فعلية ويتعدَّى إلى مفعول واحد، نحو: "رأيتُ سعيدًا"(٥٢).

ورأى فريق آخر أنّ (رأى) القلبية تأتي للظنّ، ذلك أنّ الإدراك القلبي من دون تحققه العيني المباشر يقدّم معرفة ظنيّة يمكن أنْ يُشكّك فيها المخاطَب، وعلامتها النحوية نصب ركني الجملة الأمّ، وهو ما يؤيده مقام الشواهد الفصيحة،. أمّا الأمثلة المصنوعة السابقة التي ضُربتْ على معنى اليقين المزعوم فلا يعتدّ بها ولا بمسوغاتها السفسطية، التي تسبغ مظهر الحقيقة على جهلنا وأوهامنا المتعمدة، ومن ذلك تعليل الدكتور فاضل السامرائي ليقينية التعبير بالأداة (رأيتُ) القلبية بقياس معناها القلبي النحوي على معنى (رأيتُ) البصرية (المعجمي/ الدلالي)، وذلك قوله: ((وهذا الفعل منقول عن الرؤية البصرية، فأنتَ إذا رأيتَ شيئاً فقد تيقَّنت منه وعلمته، ثم نُقل من هذا المعنى إلى الأمور القلبية فإذا قلت مثلاً: "رأيتُ الباطلَ زهوقًا" كان المعنى: كأنّك رأيتَ هذا الأمر بعينك، فكما أنّه ليس في الرؤية العينية شكّ، كان هذا بمنزلته))(٥٣).

وهذا ما لا يقرّه معظم النحاة التقليديين إذ ميّزوا بين (رأى) القلبية التي تأتي للشكّ واليقين، و(رأى) بوصفها فعلاً تامّاً، وهي البَصَرِيّة، أو من (الرأي) أو بمعنى أصابَ رئته. وكلّها تتعدّى إلى مفعول واحد وإذا لحظنا منصوباً آخر فهو حال(٥٤).

وتظهر مغالطة السامرائي في هذا التفسير في عدم تمييز المشاهدة البصرية التجريبية للأشياء الواقعة في الزمان والمكان، من الأشياء المتصوَّرة في الذهن الممكنة التي قد تتحقق أو لا تتحقق في الواقع، التي تسمى بـ(حقائق العقل المجرّد)(٥٥) والتي يعبَّر عنها في اللغة الاعتيادية بـ(الحقائق المدركة بالقلب)، مقابل الحقائق المدركة إدراكاً مباشراً بالمشاهدة. والإدراك القلبي مختلف عن الإدراك العيني المباشر؛ لأنّ القلبي يقدّم معرفة ظنيّة ذاتية يمكن أنْ يُشكّ فيها

المخاطب؛ لذلك تخرج (رأيتُ) القلبية من دائرة التعبير عن اليقين وعلامتها الإعرابية نصب ركني الجملة الأمّ بعدَها، بشهادة الأقوال الفصيحة التي يتّضح فيها مقام التشكيك، وذلك قول الشاعر:

رأيــتُ اللهَ أكــبرَ كــلِّ شــيءٍ مُحَاولــةً وأكثَــرَهم جنــودا(٥٦)

زعم ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) أنّ (رأى) هنا لليقين؛ لأنّ المعنى يوافق اعتقاده الديني، وهذا خطأ كبير؛ لأنّه يُفسد معاني أنظمة اللغة عن طريق الخبرة غير اللغوية التي يجب الحذر من تدخّلها، وإلاّ صيّرتنا من حيث لا ندري إلى البحث عن معتقدات المؤول خارج أنظمة اللغة، كأن نؤيِّد ابن عقيل في أنّ معنى البيت يدلّ على اليقين وإذا قال مؤول آخر أنّه يدلّ على الشكّ نتهمه بأنّه كافر، وهكذا تضيع الحقيقة اللغوية التي يريد نقلها المتكلم إلى مخاطبه، وهما عنصران يعدّانِ جزءاً من نظام المقام، الذي هو ((مخزون القواعد التي توجد العلاقات بين الملفوظ وأطراف التواصل...وقد أصبحت دراسته ضرورة؛ لأنّ التواصل يستعمل عادة قواعد لا علاقة لها بقواعد الدلالة...))(٥٧).

لذلك يكون الصحيح هو أنّ (رأى) في هذا البيت مستعملة للشكّ، لأنّ رؤية الشاعر لا يقرّها مخاطبوه الكفار، ويؤيّده مقام المخاطبين الذي صوّره بالبيت التالي، وذلك قوله:

تَقُــوهُ أيُّهــا الفتيــانُ إنّــي رأيــتُ اللهَ قـد غلـبَ الجُـدُودا(٥٨)

إذا أمرَ الشاعر مخاطبيه بالتقوى. والمأمور غير ضامن للإيمان بالخبر؛ لذلك أكّد الشاعر لهم ما رآه من حوادث تاريخية تشهد على صحّة ما ادعاهُ في البيت الأول بثلاث مؤكدات هي: (أنّ، وقد)، و(غلبَ) الفعل الماضي في سياق (رأيتُ) الثانية، التي لم يكلسها الشاعر أيضاً؛ لأنّها في سياق مقامي يخاطب المنكرين لوجود الله أصلاً.

وكذلك جاءت (رأى) بمعنى الشكّ في قوله تعالى:﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾(٥٩)، وعلامتها النحوية الملموسة هي نصب ركني الجملة الأمّ بعدَها: (يومَ القيامةِ بعيدًا). والآية الكريمة من شواهد ابن عقيل أيضاً(٦٠)، وقد اقتطعها عمّا بعدها:﴿وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾(٦١)؛ لأنّ إيراد الآيتين ـ بحسب تقنيات النحو التقليدي ـ يجعل الرؤية الأولى للشكّ؛ لأنّها رؤية الكافر، والرؤية الثانية لليقين؛ لأنّها رؤية الله تعالى، ما يؤدِّي إلى تناقض مفضوح في معنى الأداة الواحدة المستعملة لتبيان موضوع واحد، فضلاً عن تناقض المعنى الأول (الشكّ) مع التقسيم الدلالي المنطقي الذي صنّف (رأى) من أفعال اليقين بحسب الجدول السابق.

ورضيَ الخضري(ت١٢٨٧هـ) بالتناقض المنتج لقسم جديد من أقسام أفعال اليقين والرجحان، وهو الذي يحمل المعنيين معًا، وذلك قوله:(("إنّهم يرونه"... إلخ؛ أي يظنّون البعث بعيداً، أي ممتنعاً. ونراه أي نعلمه قريباً، أي واقعاً... ففي الآية الظنّ واليقين معاً))(٦٢).

ولم يُعجبْ أحدَ المحدثينَ هذا التضادُّ فمالَ إلى القول بالتدرج فاكتشف لنا قسمين آخرين هما ((ما يرد بالوجهين: الرجحان واليقين والغالب اليقين؛ اثنان: "رأى وعَلِمَ". وما يرد بالوجهين والغالب الرجحان ثلاثة: "ظنّ، حَسِبَ، وخالَ"))(٦٣).

وهكذا ينتج العقل المجرد تقسيمات متكثرة باستمرار تزعج نتائجها الإدراك؛ لذلك كثيراً ما يتصدّى دارس آخر لنسف هذه الكثرة المتكاثرة من المعاني من التصوّرات، بالطريقة نفسها التي أنتجتها، فما نقرره صورياً يَسْهُل نسفه صوريًا، وذلك ما حاوله الدكتور فاضل السامرائي الذي ردّ معاني الآيتين الكريمتين كليهما إلى معنى اليقين، بوضع نفسه مكان الكافر، فرأى أنّ المعنى بهذا الوضع يدلّ على يقين الكافر بِبُعدِ البعث. ثم وضع نفسه مكان

المؤمن فرأى أنّ البعث يدلّ على اليقين، ثمّ غضّ الطرف عن المغالطة التي يراها في قيمة الماصدق المنطقي فرأى أنّ يقين الكافر غير مطابق للحقيقة!! أليس غير المطابقة دلالة على الشكّ في المعرفة التي تقدّمها الجملة؟!، وإليك نصّ السامرائي: ((والصواب أنّها بمعناها ﴿أي اليقين﴾ فمعنى أنّهم يرَون البعث بعيداً أنّهم يرونه كذا في اعتقادهم، والإنسان قد يعتقد رأياً ضالاً، ويرى أنّه عين الصواب... جاء في شرح الرضي على الكافية: "أنّ (رأى) للاعتقاد الجازم في شيء أنّه على صفة معينة سواء كان مطابقاً أو لا، فإذا كان بالمعنى المذكور ووليته الاسمية المجردة عن (أن) نصب جزأيْها... قال تعالى:﴿يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ وهو غير مطابق، و:﴿وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ وهو مطابق))(٦٤).

إذ نلحظ التناقض في هذا الاستدلال واضحاً، فكونه اعتقاداً يعني أنّه غير جازم، وكونه غير مطابق يعني أنّه محض كذب وافتراء، فكيف تكون رؤية الكافر يقينية من منظور المؤول أو من منظور المخاطب "الله تعالى" في النظام المقامي؟!!.

والآن أصبح لدينا أربعة معانٍ لـ (رأى) في الشاهد القرآني، أولهما: تدلّ على الشكّ، وثانيهما: تدلّ على اليقين، وثالثهما: تدلّ على الشك واليقين معاً، ورابعهما: تدلّ على الشكّ واليقين والغالب اليقين!!!.

ولا نظنّ أنّ هناك أية لغة في العالم مَهْمَا كانت بدائية تجعل للفظة واحدة أربعة معانٍ في سياق تواصلي واحد، فمثل هذه اللغة يُفضل الإنسان أنْ يكونَ أخرس على أن يتعلَّمها؛ لأنّ لغة الأخرس أدقّ من لغة من دون نظام دلالي، أحقاً هذا ينطبق على لغة القرآن الكريم أم أنّ هناك خللاً في عقول النحاة التقليديين التي وضعت منهجاً صورياً مجرّداً، لا يحتكم إلى المقام الذي تتجسد فيه وظيفة الكلام التواصلية، يكشف عن هذا المأزق الذي يجعل المخاطب حائرًا لا يفهم ما يريد أنْ يوصله إليه المتكلم؟!.

من هنا تتضح أهمية منهج نظرية الفاعل السحري الذي يربط معاني نظام النحو المجرد بنظام الدلالة ونظام مقام المتخاطبيْن، لنكشف بسهولة أنّ معنى (رأى) في الآيتين الكريمتين إنّما يدلّ على الشكّ؛ لأنّ الآية الأولى تمثّل رؤية الكافر التي يشكّك فيها المخاطب (الله تعالى)، والثانية رؤية الله التي يشكّك فيها الكافرون، وعلامة الشكّ في الآيتين هو نصب الأداة (رأى) لما بعدَها، وهو ما يوافق فرضية البحث في دلالة الأدوات العاملة (الناصبة) لركني الجملة الأمّ على الشكّ، مقابل الأدوات المتكلسة الملغاة عن العمل الدالة على اليقين، ما يحافظ على تماسك النظام النحوي وشموله في تفاعله مع معاني النظام المقامي مروراً بالدلالة المعجمية المتبقية من الأصل الاشتقاقي من دون السماح للخبرة غير اللغوية من العبث بمعاني الأنظمة اللغوية التي توجّه المعنى اللغوي بحسب ثقافة المؤول الخارجية، بتأويلات تحتمل التناقض فيما لو كان المؤول مؤمناً أو كافرًا، أو رافضاً لرؤية كلا طرفي الاتصال.

أمّا (رأيتُ) القلبية بمعنى اليقين فإنّها لا تحقق هذا المعنى إلاّ بإلحاق (أنّ) المشددة المفتوحة الهمزة بعدَها، وهي الكفيلة بإلغاء عملها وصهر الجملة بعدَها بمصدر معرفة يتراءى كأنّه جثة مجسَّدة لا يمكن للمخاطب إنكار وجودها، كان تقول:" رأيتُ أنّ زيداً قائماً" ، كأنّك قلت: رأيتُ قِيامَ زيدٍ مجسداً بين يدىّ، ومن ذلك قوله تعالى:﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾(٦٥).

قال الدرويش:((كلام مستأنف مسوق لتقرير هذه الحقيقة، فالهمزة للاستفهام التقريري، و"لم" حرف نفي وقلب وجزم،.... و(أنّ) وما في حيزها سدّتْ مسدَّ مفعولي (ترَ)؛ لأنّ الرؤية هنا قلبية؛ لأنّ تسبيح المُسبِّحين لا تتعلَّق به رؤية البصر، أي: قد علمتُ علماً يشبه المشاهدة في اليقين...))(٦٦).

وكذلك قوله تعالى:﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ....﴾(٦٧)، فإنّ (ترَ) لا

يمكن حملها على الرؤية البصرية؛ لأنّ دعوة المُبصِر إلى نظر المحسوس تعدّ تحصيل حاصل لا معنى لها، وإنّما أراد مدّ البصر إلى البصيرة، وكذلك ((اختار الزجاج أنْ تكون الرؤية قلبية، والمعنى: ألمْ تعلم، قال: وهذا أوْلى؛ لأنّ الظلَّ إذا جعلناه من المُبصَرات فتأثير قدرة الله تعالى في تمديده غير مرئيّ بالاتفاق، ولكنّه معلوم من حيث أنّ كلّ مُبْصَرٍ له مؤثّر، فحمل اللفظ على رؤية القلب أَوْلى، وقد عُلِّقت (كيف) (ترَ) عن العمل، فجملة مدَّ الظل في محل نصب مفعول به))(٦٨).

فالرؤية هنا تدلّ على اليقين؛ لأنّها تمثل تبّصراً قائماً على التجريب المحسوس المُستدلّ عليه بالمشاهدات غير القابلة للدحض، وأدواته: (رأيتُ أنّ...)، و(رأيتُ إلى...)، و(رأيتُ كيف...) إلى غير ذلك مما يُستوحى منه معنى الاستدلال العقلي القائم على التجربة التي تتملّكها الحواس ويطمئنّ لها القلب، وهي المعرفة المخالفة للاعتقاد الذاتي.

د ـ أُرَى: وهي من أفعال القلوب جاءت بصيغة المبني للمجهول بمعنى (الظنّ)، ولم تُستعمل بمعنى العلم(٦٩). ولعلَّ سبب مجيء (أُرى) للظنّ يرجع إلى حذف فاعلها الذي يجعل كأنّ الرؤية مشكوك في مصدرها؛ لأنّ الفاعل محذوف فلم يقف شاهداً على صدق رؤيته، وكأنّ المتكلم ينقل للمخاطب خبرًا لا يعرف مصدره؛ لذلك لا يصدِّقه لانفصامه عن المشاهدة. قال سراقة البارقي:

أُري عينيَّ ما لم ترأياهُ كلانا عالِمٌ بالتُّرَّهاتِ(٧٠)

بيد أنّ (أُري) هنا فعل تامّ مؤسِّس لجملة فعلية تخبر عن زيف المدرك القلبي الذي نسبغ عليه مظهر الحقيقة، فهو يقدّم صورة معاكسة لليقين بمعنى يخيّل لي أو قيل لي، وهذا المعنى الذي يحدده البناء للمجهول ينقل نفسه حين يتسلط الفعل القلبي: (أُرى) على الجملة الاسمية نحو قولنا: أُرى الأمرُ مُضاعًا، أي خيّل إليَّ.

وقد ميّز الدكتور فاضل السامرائي جملة (رأى) القلبية في حال المبني المعلوم الذي يمكن أنْ يدلَّ على اليقين أو الشكّ من جهة، مقابل المبني للمجهول الدال على الشكّ وحده من جهة أخرى، وذلك قوله: ((أمّا قولك: "أُرى الأمرُ مُضاعاً" فكأن هناك من يُريك هذا الأمر، ولستَ تراه بنفسك، أي لم تتبيّنه تبيّن الأمر الأول، ومن هنا جاء معنى الظنّ الذي يذكره النحاة))(٧١).

ولنا أنْ نسأل الدكتور السامرائي إذا كانت (أُرى) تأتي للظنِّ دائماً فلماذا صنَّفتها في ضمن أفعال القلوب الدالة على اليقين؟! والتصنيف يمثّل فرضية تفسيرية مؤقتة تُثْبَتُ بالشواهد، ولا ينبغي أنْ تكون ضرباً من التصوّر القائم على الخيال الشعري الذي نؤمن بصحة خطأه، في الوقت الذي يُمكننا أنْ ننقضه الاستنتاج العلمي المعزَز بالشواهد الفصيحة.

هـ ـ (دَرَى): يُشتقّ هذا الفعل القلبي من الدراية، وهي: ((المعرفة المُدْركة بضرب من الحيل، يقال: دريتُهُ، ودريتُ بهِ، دِريةً، نحو: فِطنةٌ...))(٧٢).

ويرى بعضهم أنّ (درى) الفعل القلبي سيبقى متشبثاً بهذا المعنى الدال على يقينٍ عالٍ، نحو: "دريتُ زيداً ناجحاً"، أي علمتُ ذلك من مصادر موثوق بها، لكنّنا نرى أنّ المخاطب يمكن أنْ يُشكك في المصادر التي استقى المتكلم منها يقينه في نقل الخبر. وبحسب فرضية البحث تكون علامة التشكيك نصب ركني الجملة الأمّ، لكنّ قوّة المعنى المعجمي المشتق منه الفعل القلبي يرجّح معنى اليقين على الشكّ؛ لهذا السبب اختلط هذا الفعل القلبي بالفعل التامّ عند معظم النحاة التقليديين، فتكرر عندهم وصفه بأنّه: ((أكثر ما يستعمل معدّى بالباء كقولك: "دريتُ بهِ"، فإذا دخلت عليها همزة النقل ﴿التعدية﴾ تعدّت إلى واحد بنفسها، وإلى ثانٍ بالباء، كقوله تعالى:﴿وَلاَ أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾(٧٣)...))(٧٤).

وهذه الأمثلة لأفعال تامّة لا يمكن حذفها لمعرفة الجملة الأمّ بعدَها، وهي

تحمل المعنى (الدلالي/المعجمي) للدراية؛ لأنّها عُمدة، بخلاف (درى) القلبية الداخلة على جملة اسمية منصوبة، نحو قول الشاعر:

دُرِيتَ الوفيَّ العهدِ يا عروَ فاغتبط فإنَّ اغتباطاً بالوفاءِ حميدُ(٧٥)

والشاهد فيه قوله: "دُريتَ الوفيَّ" إذا استعمل الشاعر فيها (درى) بمعنى (عَلِمَ) ونصب به مفعولين: أولهما: تاء المخاطب الواقعة نائباً من الفاعل، وثانيهما: قوله (الوفيّ).

وعلى الرغم من أنّ معنى (درى) يدلّ على ترجيح اليقين إلاّ أنّنا نرى المقام يخالف هذا المعنى بدليل فعل الأمر (اغتبط)؛ إذ أمر الشاعر ممدوحه بأنْ يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التي تجعل الناس يغبطونه عليها، وكأنّه شكّك في ثبوت تلك الصفات. ولو كان لدينا أبيات غير هذا البيت اليتيم لتعزز هذا الرأي عن طريق تجسيد السياق المقامي، لكنَّ المقام المتلمس في هذا السياق يُوحي بالتشكيك في دوام ما دُرِيَ من صفات كالآتي:

- علمتكَ صبوراً، فلماذا جزعت؟.
- دريتكَ جاداً، فلماذا الإهمال؟.
- ودريتك الوفيَّ العهد، وهذا أمر يبعث على السرور فاغتبط، فلماذا أنت عابس؟!.

وهكذا يُظهر سياق (درى) معنى اليقين المشوب بتشكيك سابق أو لاحق؛ لذلك قال الزبيدي(ت١٢٠٥هـ): ((قيل إنّ (درى) يكون فيما سبقه شكّ قاله أبو علي، أو علمته بضرب من الحيلة، ولذا لا يطلق على الله تعالى))(٧٦)، وقد يأتي دالاً على اليقين المطلق، وذلك إذا ألغي عمله بنفي أو استفهام ونحوهما. وبحسب فرضية البحث يكون الإلغاء دالاً على التكلس الذي يجعل الأداة دالة على اليقين غير القابل لدحض المخاطب، نحو قوله تعالى:﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾(٧٧)، وقوله: قوله:﴿وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَه﴾(٧٨)، قال

الدرويش: (("ما" اسم استفهام في محلِّ رفع مبتدأ، وحسابيه خبرها، والهاء للسكت، والجملة سدّت مسدّ مفعولي (أدرِ) المعلَّقة عن العمل بالاستفهام، ومعنى الاستفهام: التعظيم والتهويل))(٧٩).

فما ورد في القرآن الكريم والشعر من شواهد لـ(درى) القلبية من صنف الأفعال شبه المساعدة تثبت أنّ لها استعمالين، أولهما: لليقين المشوب بالشكّ، وعلامته نصب ركني الجملة الأمّ بعدَهُ، وثانيهما: تستعمل لليقين المطلق غير القابل لدحض المخاطب وعلامته مجيء الجملة التامّة بتراكيب تمنع النصب، وهو ما سنفصل القول فيه عند إحصاء الأدوات المتكلسة.

و- (وَجَدَ): وهي من ((أفعال القلوب بمعنى (عَلِمَ)، فإنْ كانت بمعنى أصابَ، تعدّت إلى واحد، وإنْ كانت بمعنى استغنى، أو حَزِنَ، أو حَقَدَ، فهي لازمة))(٨٠). تقول: (("وجدتُ على الميِّتِ"، و" حقدتُ على المسيء"))(٨١). وهذه الاستعمالات هي لأفعال تامّة تؤسس مسندات لجمل فعلية ولا تحمل معنى(وجد) القلبي المضاف إلى جملة مفيدة سابقة؛ لذلك لا يمكن حذف الأولى من دون تفكك الإسناد.

أما القلبية فمثالها قوله تعالى:﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ (٨٢)، "إنْ" مخففة من الثقيلة، وتميّزها و(اللام) من (إنْ) النافية بمعنى (ما). و"وجدنا أكثرَهم فاسقين": فعل وفاعل ومفعول أول، ومفعول ثانٍ، لـ(وجدنا) وأصل الكلام قبل دخول الفعل القلبي (وجد) هو (أكثرُ الكافرين فاسقون)، وقد نصب الفعل القلبي ركني الجملة دلالة على أنّه لم يُستعمل لليقين المقامي المطلق، وإنْ كان المتكلم (الله تعالى)؛ لأنّه يخاطب من لا يقرّ بفسقه؛ لذلك عمد المتكلم الجليل إلى استعمال مؤكِّد قوي يناسب مقام المنكر(إن... اللام)، لمخاطبة المنكر لفسق نفسه، والإنكار أقوى من الشكّ.

وقد أخطأ الدكتور فاضل السامرائي في عدّ (وجد) لليقين متأثرًا بالنحاة

المتأخرين، وذلك قوله: ((وهذا الفعل منقول من وَجَدَ الشيءَ ولقيه، وأصله في الأمور الحسّيّة، ثم نُقلَ معناه إلى الأمور القلبية، فعندما تقول: "وجدتُ الظلمَ وخيمَ العاقبة"، كان معناه: أنّك وجدت هذا الأمر وأصبته كما تصاب الأمور المحسوسة ليس في ذلك شكّ، فَنُقلَ من هذا المعنى المادي إلى الأمر المعنوي، ولّما كان وجدان الشيء ولَقيه أمرًا يقينياً، كان الأمر القلبي بمنزلته. جاء في التصريح: "وإنّما ساغ مجيء وجد للعِلْم؛ لأنّ من وَجَدَ الشيء على حقيقته فقد علمه"))(٨٣).

يرجع خطأ برهان صاحب التصريح والدكتور السامرائي الذي تأثر به إلى جعلهما المعرفة الماديّة موضوعاً لتصوّرات العقل المجرّد(٨٤)، فإذا صحّت التجارب صحّ الحكم الكلّي المُستنبط من التجارب. وهذا الاعتقاد يولّد نتائج مغلوطة وإنْ اعتمدتْ على مشاهدات صحيحة كأنْ يقول أحدهم: الكهرباء مضرّة؛ لأنّها تقتل مائة ألف إنسان في العام، ولا اعتقد أنّ أحدًا لا يعترض على هذا الحكم، ويقول: كلا الكهرباء مفيدة وإنْ قتلت هذا العدد. والنتيجة الصحيحة تعتمد على المناهج الكميّة التي تعتمد إحصاء الفوائد الجمّة مقابل المضار العرضية. ولّما لم يُعتمد على إحصاء دقيق لهذه المسألة، يكون الخطأ بالقفزه من التجربة الحسّيّة الجزئية (وجد الشيء= لقيه وعثر عليه) إلى الاستنتاج الصوري الكلّي، الذي حذّر منه معظم النحاة القدماء ولم يحذَرَهُ المتأخرون، فاختلط عندهم الفعل القلبي الذي ينتج معرفة ظنيّة بالفعل الحسّيّ التامّ الذي ذُكر في صدر الآية الكريمة﴿ وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ﴾ الذي يُقدّم معرفة ملموسة، إذ لا يمكن حذف الفعل التام (وجد) بمعنى (عثر) من دون أنْ يتفكك الإسناد، وهكذا أعربها الدرويش بأنّها: فعل وفاعل، و(من عهد) مفعول، و(لأكثرهم) ((جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال؛ لأنّه كان في

الأصل صفة لـ"عهد"...))(٨٥)، وأصل الكلام: ما وجدنا وفاءَ العهد حالاً لأكثرهم.

٢ـ أخطاء النحاة التقليديين في تصنيف أفعال الرجحان المزعوم:

أ ـ (ظنّ): الظنّ في اللغة أصل((يدلّ على معنيين مختلفين: يقين وشكّ، فأمّا اليقين فقول القائل: ظننتُ ظنًّا، أي أيقنت.... والعرب تقول ذلك وتعرفه، قال شاعرهم:

فقلتُ لهم ظنّوا بألفيَ مُدَجَّجٍ سراتُهم في الفارسيِّ المُسَرَّدِ(٨٦)

والأصل الآخر: الشكّ، يقال: ظننتُ الشيءَ إذا لم تتيقَّنه، وإلى ذلك الظِّنَّةُ: التُهمةَ. والظنين: المتّهم))(٨٧).

وهذان المعنيان المعجميان المتضادان ينتميان إلى المجال الدلالي، الذي يُبدد غموضهما السياق اللغوي فيُعرف معنى اليقين من الشكّ. وبسبب تمام معناهما (المعجمي/الدلالي) فإنّهما يستعملان استعمال الأفعال العُمدة لتأسيس جمل فعلية، قال سيبويه: ((نقول: "ظننتُ زيدًا"، إذا قال: "من تظنُّ"؟، أي: مَنْ تَتَهِمُ؟ فتقول: ظننتُ زيدًا" كأنّه قال: "اتهمتُ زيدًا"، وعلى هذا قيل ظنين(٨٨)، أي: متّهم، ولم يجعلوا ذاك في "حَسِبْتُ، وخِلْتُ، وأُرَى" ؛ لأنّ من كلامهم أنْ يدْخلوا المعنى في الشيء لا يدْخلُ في مثله))(٨٩).

أمّا (ظنّ) وأخواتها المصنَّفة تحت قسم (أفعال الرجحان) من أفعال القلوب، فهي أدوات نحوية من قبيل الأفعال شبه المساعدة؛ لهذا لا يمكنها أنْ تُؤسس لعُمدة جمل فعلية يُبنى عليه المسند إليه (الفاعل)، ويُتمّم بالمفعول؛ لأنّها بحسب رأي سيبويه: ((بمنزلة "إنَّ" وأخواتها ﴿أدوات نحوية﴾؛ لأنّهن لسن بأفعال ﴿تامة﴾ وإنّما يَجِئنَ لمعنى، وكذلك هذه الأفعال، إنّما جِئْنَ لِعِلْمٍ أو شكّ، ولم يُردْ فعلاً سلَفَ منه إلى إنسان يبتدئه))(٩٠).

فإذا كانت (ظنّ) وأخواتها أفعالاً تامّة فمبحثها في علم الدلالة، أما إذا

كانت من أفعال القلوب فتبحث في مجال النحو الذي لا يخلو من التلبّس الدلالي؛ لأنّ الأداة النحوية تدخل على إسناد سابق: (مبتدأ وخبر) يتضمّن خبرا دالا على الثبوت قبل دخول أدوات (الظنّ)؛ أما في سياق (ظنّ) فإنّه يصبح خبراً منعكسا من منظور الظانّ، فقولنا: "زيدٌ قائم" يدلّ على خبر ابتدائي يتضمّن ثبوته في نفسه، أما قولنا: ظننتُ زيداً قائماً، فإنّ الخبر (قائم) أصبح منعكساً من على اعتقاد فاعل الظنّ، الذي قد يكون ظنّه قويّاً بما يقرّبه من معنى اليقين، وقد يكون ضعيفاً بما يقرّبه من معنى الشكّ.

ووظيفة اللغة ـ في الأغلب الأعم ـ هو التواصل بالمعنى العامّ، أي بالظنّ المتذبذب بين الشكّ واليقين بحسب المقام، لكنّ النحاة المتأخرين أعجبهم أنْ يخوضوا في معنى الظنّ المنطقي، وذلك ما تُوحي به تسميتهم لهذه الأدوات بـ(أفعال الرجحان) الذي هو: ((التردد الراجح غير الجازم، والقضايا المظنونات هي: التي يحكم بها العقل حُكماً راجحاً مع تجويز نقيضه... قال المولوي عبد الحكيم في حاشية القطبي: قولنا يحكم بها العقل حُكماً راجحاً؛ أي سبب الحكم بها هو الرجحان))(٩١).

بمعنى أنّها تنتج معرفة ظنيّة تحتمل الخطأ والصواب، واللغة غير معنية بمجال الفلسفة ودقّة تحققات الخبر؛ لذلك اُستعمِلَت هذه الأدوات في اللغة الاعتيادية متذبذبة بين معنيين متضادين، بيدَ أنّها لم تترك حبل المعنى على الغارب فوضعت علامات نحوية تدلّ على اليقين بعكس ما يُوحي به الأصل الاشتقاقي لـ(ظنّ) وأخواتها، قسم أفعال الرجحان. وهي بحسب فرضية البحث عدم نصب ركني الجملة الأمّ، وبخلاف ذلك فإنّها تدلّ على الشكّ معززة بذلك بقايا معناها (الدلالي/المعجمي) المشتقة منه. وقد اصطلح النحو التقليدي على علاقة اليقين النحوية لهذه الأدوات مصطلح الإلغاء، الذي هو علامة على تكلّس هذه الأدوات.

وكاد سيبويه يكتشف هذه العلاقة بين معنى اليقين المقامي المقترن بعدم

إعمال هذه الأدوات، وذلك حين ناقش موقعها في الجملة فرجّح الإلغاء عند توسّط الأداة، ورجّح الإهمال عند تأخرِّها، وكأنّ وظيفة الأداة الحاملة لمعنى الشكّ المعجمي تلقي ثبوت الخبر المقدّم على عاتق المتكلم. ذلك أنْ يأتي بالأدوات الموحية بالشكّ متأخرة بعد ما يمضي كلامه على اليقين... كما تقول: "عبدُ الله صاحبَ ذاك بلغني"، وكما قال: "من يقول ذاك تدري".... و"عبدُ الله أظنُ ذاهبُ" و"هذا إخالُ أخوك" و"فيها أُرَى أبوك" وكلّما أرادتَ الإلغاء فالتأخير أقوى وكلّ عربي جيد(٩٢).

وَوَصْفُ سيبويه للأدوات الملغاة (المتكلسة) دقيق وعلمي؛ لأنّه يقدّم معرفة نحوية مفسِّرة وشاملة في إعمام المعنى المقامي (اليقين) في جميع مواقع الأداة (تقديماً وتوسيطًا وتأخيرًا) عند الإلغاء، وذلك قوله: (وكلّ عربي جيد)، ولكنّه لم يركز في ربط الإلغاء بالمعنى المقامي في كلّ الأحوال؛ لانشغال ذهنه بالحركة الإعرابية.

وقد ضرب لنا مثلاً للأدوات التي لا تعمل متقدِّمة، وذلك قول الشاعر:

أبالأراجيزِ يا بنَ اللؤم توعُدنِي وفي الأراجيز خِلْتُ اللؤمُ

والشاهد يظهر في أصل الكلام: "خلتُ اللؤمُ في الأراجيز"، اللؤم: مبتدأ مرفوع، "في الأراجيز": خبر في محل رفع(٩٤)، ولكنّه لم يربط الإلغاء بالمعنى المقامي (اليقين) حينما تتقدّم الأداة، مثلما فعل ذلك حينما تتوسط أو تتأخر، هذا يعني أنّ إشارته إلى معنى اليقين في هاتين الحالين كان "كَرَمْيَةٍ من غير رامٍ"؛ لذلك أوهمَ النحاة التقليديين من بعدِه بأنْ يركزوا أذهانهم في تصوّر الأشكال النحوية الخاوية من المعاني المقامية، وأعمّوا قواعد صورية مستنتجة بوساطة سيرورات العقل المجرَّد غير المؤيَّدة بالتجارب المقامية، أو بالشواهد الفصيحة التي هي تحققات الكلام الفعلي، فأنتجوا لنا معرفة ظنّية مغلوطة مثيرة للجدل العقيم، ويظهر ذلك في التقسيم الصوري الآتي:

أولاً: جواز الإلغاء إذا جاءت (ظنّ) وأخواتها وسطًا.

ثانياً: الإلغاء أحسن إذا تأخّرت هذه الأدوات.

ثالثاً: لا يجوز الإلغاء إذا تقدّمت.

وهو ما كذّبه سيبويه بالشواهد الفصيحة المذكورة آنفاً، وأنكره بعض النحاة المحدثين بقوله: ((وحالة الإلغاء هذه جائزة مهما يكن وضع الفعل القلبي وترتيبه، لكنّها تفضل إذا كان الفعل القلبي متأخراً عند المبتدأ والخبر، مثل: زيدٌ مسافرٌ ظننتُ، ولا أفضلية إذا كان متوسطًا، مثل: زيد ظننت مسافرٌ، وتُستكره إذا كان متقدّماً عليهما...))(٩٥).

وهذا رأي سديد لولا أنّه مشوب ببعض المعيارية، التي تظهر في قوله: (تُستكره)؛ لأنّ ما يُستكره قد يؤلف تقنية أسلوبية متميزا؛ ذلك أنّ تقديم أداة الشكّ على المرفوعين يولّد مثيراً أسلوبياً قائماً على التوتر بين دلالة لفظ الشكّ من جهة، واليقين المقصود المعروف بعلامة حركة الرفع من جهة أخرى.

وقد ذهب أصحاب الحواشي والنحاة المتأثرون بهم من المحدثين مذهباً فاسداً وبالغ التعقيد في دراستهم لهذه الظاهرة النحوية، حين أخرجوها من مجال علم النحو وأدخلوها في مجال علم الدلالة، وقد عرض آراؤهم الدكتور فاضل السامرائي وتأثّر بهم وهو ما سنلحظه لاحقاً.

ب ـ حَسِبَ: لم يميّز سيبويه بين معاني أفعال القلوب المختلفة الأشكال؛ لإحساسه القويّ بأنّها أدوات نحوية مفرَّغة من معانيها المعجمية التي اُشْتِقَتْ منها، وأنّ ما تبقّى فيها من معنى فهو موظَّف لغرض مقامي ينّم اعتقاد المتكلم الذي يُوحي بمعرفة ظنيّة تحتمل الصحة والخطأ، وذلك قوله: (("حَسِبَ عبدُ الله زيداً بكراً" ، و"ظنَّ عمرٌو خالداً أباك"، و"خالَ عبدُ الله زيداً أخاك". ومثلُ ذلك:"رأى عبدُ الله زيداً صاحبَنا"، و"وجدَ عبدُ الله زيداً ذا الحفاظ". وإنّما منعك أنْ تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنّك إنّما أردتَ أنْ تبيِّن ما استقرَّ عندك من حال المفعول الأول، يقينًا كان أو شكًّا، وذكرتَ الأوّلَ لتُعلِمَ الذي تُضيفُ إليهِ ما استقرّ له عندكَ مَنْ هو. فإنّما

ذكرتَ "ظننتُ" ونحوَه لتجعلَ خبرَ المفعول الأوّل يقيناً أو شكًّا، ولم تردْ أنْ تجعلَ الأوّل فيه الشكّ أو تعتمد عليه بالتيقّن))(٩٦).

وعلى الرغم من هذا التمييز الدقيق بينَ الفعل التامّ الذي يُبنى الكلام على معناه المعجمي، والفعل شبه المساعد الدال على الاعتقاد، إلا أنّ بعضهم يصرّ على شحن هذه الأدوات النحوية بالمعنى المعجمي، ثم ينقل البحث إلى المجال الدلالي؛ لأنّ هذا الإجراء المغلوط يجعل هذه الأدوات من المترادفات، فيضطر إلى التماس الفروق اللغوية بينها. قال السامرائي: ((ويبدو أنّ بين حَسِبَ وظنّ فرقاً، فإنّ (حَسِبَ) القلبي، منقول من (حَسَبَ) الحسّيّ الذي منه الحساب، ومنه حَسَبَ الدراهم؛ أي عدَّها، فإنّ (حَسِبَ) في قولك: "حَسِبْتُ محمداً صاحبَك" فيه معنى الحِسَاب، أي حَسَبَ ذلك وانتهى إلى ما انتهى إليه، وليس هذا الفعل مطابقاً للظنّ تماماً... فالحسبان قائم على الحساب، والنظر العقلي، بخلاف الظنّ الذي يدخل الذهن ويلابسه لأدنى سبب....))(٩٧).

يريد الدكتور فاضل السامرائي أنْ يقول إنّ (حَسِبَ) تدلّ على اليقين، ونحن نقول إذا كانت تدلّ على اليقين فلماذا وضعتها في قسم: (أفعال الرجحان) هذا أولاً، وثانيا: أين اليقين القائم على النظر العقلي في حساب الجاهل في قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾(٩٨)؟!!.

فالله تعالى يصف الذات الحاسبة أنّها جاهلة كالآلة البلهاء التي تعكس مدركات الحسّ السطحي الساذج؛ لذلك حسبتِ الفقراء المتعففينَ أغنياء، والسامرائي يعدّها ذاتا مفكِّرة بعيد الغور في تقصّي الحقيقة، وهذا تناقض حاد في استنباط معنى الحسبان في الاستعمال الواحد، ناتج من النظر المغلوط لمعاني اللغة بأنّها جواهر لا يمكن إعادة تشكيلها لهدم العالم القديم، الذي وصفته البلاغة التقليدية زورا بأنّه يُمثّل (الحقيقة)، وبناء عالم مجازيّ جديد ((يكون أبدًا أبلغ من الحقيقة))(٩٩).

لذلك قد يكون (الظنّ) العلمي القائم على الملاحظة الدقيقة، أقوى من الحسبان المعتمد على الحواس في إدراك الحقيقة؛ لأنّ الظن العلمي فروض تفسّر الظواهر تفسيرا أوليا بحاجة إلى إثبات، أما الحسبان القائم على الملاحظة الحسّيّة فلا تزودنا بفروض علمية، قال الفيلسوف الألماني (إمانويل كنت): ((وُجِدَ في عصر قريب بعضُ الفيزيائيين الذين فرضوا البدء بهذا الأخير ﴿بالمعرفة التجريبية المحسوسة﴾ معتقدين أنّ في وسعهم الإمساك بحنش العلم من ذيله، وذلك بالتزوّد بمعارف تجريبية والارتفاع منها شيئاً فشيئاً إلى أفكار أكثر عموماً وسمواً))(١٠٠).

وبهذا أخطأ السامرائي فأشاد بيقين الجهلة والكفار ومجرمي اليهود عن طريق استنتاجه المغلوط لمعنى (الحسبان) مفضلاً إيّاهُ على (ظنّ)يوسف (عليه السلام) في تفسير الرؤيا التي نصّ الله تعالى على إنّها وحي من علمه سبحانه: ﴿وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾(١٠١)، وذلك في تفسيره لقوله قوله تعالى:﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ﴾(١٠٢). قال السامرائي: ((ولم يقلْ "حَسِبَ" لأنّه ظنٌّ بناه على رؤيا وليس في ذلك عَمَلٌ حسابي))(١٠٣). فخالف بذلك معظم المفسرين المستدلين على أنّ الظنّ هنا بمعنى اليقين والعِلْم، ذلك أنّه ((ذكر ذلك التعبير بناءً على الوحي...))(١٠٤). ومنطوق الآية صريح يدلّ على اليقين المطلق، ولولا تيقُّن النبيّ من نجاة ساقي الملك لجعل نفسه في مأزق، أو موضع سخرية حين أمره بقوله: ﴿اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ﴾ الذي يُوحي بأنّه نابع عن استبطان عميق مؤيَّد من الله تعالى ويدلّ على الوثوق بما سيحدث مستقبلاً، لكن الدكتور السامرائي قلَّلَ شأن (ظنّ) النبيّ المبنيّ على استلهام علمه من الله تعالى، ومجّدَ حسبان اليهود الذين رأوا أنّ لا فتنة تحدث من تكذيبهم وقتلهم الأنبياء، قال تعالى: ﴿كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ﴿٧٠﴾ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا﴾ (١٠٥). قال السامرائي:

((فالحسبان قائم على الحِسَاب والنظر العقلي...))(١٠٦)؛ أي كان هذا في حسابهم. فأيّ حسبان يقينيّ وأيّ نظر عقلي يُبيح تكذيب الأنبياء وقتلهم؟!!! ثم أنّ النصّ يؤكّد سخافة وتفاهة حسبان هؤلاء بدلائل لغوية صريحة هي: (فعمُوا وصمّوا).

وهكذا تسوّغ براهين الجدل العقلي المجرد الصاعد بإسباغ مظهر الحقيقة على الاستدلالات الزائفة التي تعمي بصيرة المرء مَهْمَا كَبُرَ شأنه وقويَ إيمانه، فيغفل عمّا هو واضح وصريح أحيانا فيتّبع الأفكار المزيّفة التي افترضها العقل مسبقًا وبرهن عليها بطرائق سفسطية خادعة.

أما فرضية التكلس فإنّها تُقيم الدليل العلمي على أنّ الأداة (ظنَّ أنَّ...) من الأدوات المتكلسة التي تدلّ على اليقين المقامي. وسبق وأنْ أشرنا إلى ذلك، وعليه تفترق (ظنَّ أنَّ...) عن (حَسِبَ) القائمة على المفارقة بين المدرك الحسّيّ الزائف والاستبطان التأملي الدقيق؛ لذلك لم ترد (أنَّ) مع (حَسِبَ) في القرآن الكريم، دلالة على الشكّ وعلامته نصب مفعولي الجملة الأمّ الداخلة عليها.

وقد توّهم فريق من النحاة التقليديين أنّ قول الشاعر:

حَسِبْتُ التُقى والجودَ خيرَ تجارةٍ
رَبَاحًا إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقلا(١٠٧)

تدلّ فيه (حَسِب) على اليقين، والصحيح أنّها تخاطب المشكك، وعلامتها اللغوية نصب مفعوليه؛ لأنَّ ما حَسِبَهُ الشاعر قائم على اعتقاد مجاله عالم ما بعد الموت؛ بدليل أنّ "ثاقلاً" تعني ميتًا(١٠٨). ولو صحّ يقين المخاطب بالخطابات الغيبية غير القابلة للتحقق لآمنت الناس جميعاً بدعوى الشاعر.

ج ـ خَالَ: صُنِّفتْ (خال) في ضمن أفعال الرجحان، ويقصدون بها ما دلّ على المعنى المنطقي وهو: ((التردد الراجح غير الجازم))(١٠٩). وتريد به اللغة التردد بين معنيين عامّين: (الشكّ، واليقين)، ولكنّ الدكتور فاضل السامرائي

يصرّ إلاّ أنْ يرجعَ معنى (خال) إلى الخيال والتخيّل حتّى وصل إلى قوله: ((وعلى ذلك فهو أضعف في الرجحان من (حَسِبَ)؛ لأنّه قائم على التخيّل، في حين أنّ (حَسِبَ) مأخوذ من الحسبان الذي منه معنى الحساب))(١١٠). وإلى هذا الحد يختتم السامرائي كلامه في (خال) وكأنّه لم يسمع بيت طرفة بن العبد القائل:

إذا القومُ قالوا من فتًى خلْتِ أنّني عنيتُ فلم أكسلْ ولم أتبلّدِ(١١١)

إذ لم يتسع خيال الشاعر لاستيعاب إلاّ نفسه؛ بوصفه الفتى الوحيد المتيقّن للقيام بالمهمة التي يستحيل على غيره القيام بها، فأين الضعف في الإدراك التخييلي الذي جعله السامرائي ضعيفاً منحازاً إلى التشكيك الكبير بالقياس إلى (حَسِبَ) التي أخطأ في تلمسِّ معناها الاستعمالي كما سبق؟!.

وقد ذكر السامرائي أنّ (خال) يمكن أنْ تأتي لليقين بمعنى (عَلِمَ)(١١٢)، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا الإصرار على إرجاع الفعل القلبي إلى أصل اشتقاقه الدلالي، التي جعلت أحكامك متناقضة، وجعلتك لا تميّز المستوى النحوي من (الدلالي/ المعجمي)، ولا تميّز الفعل التامّ من الفعل شبه المساعد؟!، متأثر بالمناطقة والأصوليين والفقهاء المتأخرين الذين نصّبوا أنفسهم نحاةً زورا.

وبحسب فرضية التكلس لم تتركِ اللغة لنا مجالاً للغموض في استعمال هذه الأدوات، إذ وضعت علامات للتعبير عن اليقين منها: إتباعها بـ(أنَّ) المصدرية، وكذلك وردت في بيت طرفة (خلتُ أنّني...) فضلاً عن إلغاء عملها أي: رفع مفعوليها.

ومع هذه العلامات الدالة على تحويل الظنّ في (خال) إلى يقين وردت في قول كعب بن زهير:

أرجو وآملُ أنْ تدنو مودَّتُها وما إخالُ لدنيا منك تنويلُ(١١٣)

وأصل الكلام: (إخال تنويلٌ منكَ لدينا) برفع المبتدأ (تنويلٌ منك) دلالة

على تكلس الأداة الدالة على اليقين من نوال (سعاد) رمز جاهليته قبل فتح مكة؛ فهجا لأجلها الرسول(ﷺ) ومدح كفار قريش، حتى انتفى لديه اليقين القاطع بالنجاة بعد فتح مكة لهدر الرسول (ﷺ) دمه.

وهناك علامة أخرى تحوّل (خال، وظنّ) وغيرهما إلى يقين، وهي توكيدها بلفظ (ذاك) النكرة الكافّة عن عمل النصب، قال سيبويه: ((فإذا قلت: "زيدٌ أظنّ ذاكَ عاقلٌ"...و(ذاك) ...اسمٌ مبهمٌ يقع على كلّ شيء))(١١٤)، ومنه قول الشاعر:

يا عمرُو إنّك قد مللتَ صحابتي وصحابتيكَ إخال ذاكَ قليلُ(١١٥)

قال ابن هشام (ت٧٦١هـ): (("إخال": فعل ملغى وجملته اعتراضية، ذاك: مفعول مطلق لـ(صحابتيك)، قليل: خبر والتقدير: وصحابتي لك ذاك التصاحب قليل))(١١٦). وفهْمُ ابن هشام لهذا البيت غامض، والصحيح ما فهمه سيبويه في أداة الإلغاء التي اصطلحنا عليها المتكلسة، وتدلّ على اليقين، وهي: (أظنّ ذاك)، وتعني اليقين لأنّ تقديرها: (أظنّ ذاكَ الظنّ القويّ)، و(ذاك) نكرة، وذلك قوله: ((فإذا قلت: "زيدٌ أظنّ ذاكَ عاقلٌ"، ...،و﴿ذاك﴾ اسمٌ مبهمٌ يقع على كلّ شيء))(١١٧). ويكون معنى البيت: وصحابتي لك تلك الصحابة القليلة؛ أي نادرة، فلماذا مللتها؟!.

وثمة علامات نحوية أخرى سوف نذكرها في جدول الأدوات المتكلسة الدالة على اليقين في مبحث مستقل مهما كان صنفها وأصل واشتقاقها.

هـ ـ زعم: الزعم مشتق من معنى ((حكاية قولٍ يكونُ مَظِنَّة للكَذِب، ولهذا جاء في القرآن في كلّ موضع ذُمَّ القائلون به...وقيل للضّمانِ بالقَوْلِ والرئاسة: زَعَامَةٌ، فقيلَ للمتكفِّل والرئيس: زعيمٌ، للاعتقاد في قوليهما أنّهما مَظِنّةٌ للكَذِب، قال:﴿وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾(١١٨)، ﴿أَيُّهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ﴾(١١٩)، إمّا من الزعامةِ أي: الكفالةِ، أو من الزعم بالقول))(١٢٠)، أي أنّ أصل (زعم) مأخوذ من اعتقاد يجب أن يُشفع بالتحقق من الوقائع،

وهذا الأصل الدلالي يبقى قوياً في (زعم) التي تُستعمل فعلاً شبه مساعد؛ لعدم استطاعة المتكلم استعمالها مستقلة عن الواقع كسائر أخواتها؛ لذلك توجّه معناها دلالة المفردات الواردة في سياقها اللغوي، ولا عبرة في الحركة الإعرابية أو الأدوات الملحقة بها، نحو (أنَّ) و (ذاك) وغيرها.

ومما توجهه الدلالة لمعنى اليقين قول أبي طالب في مدح الرسول(ﷺ):

ودعوتني وزعمتَ أنّكَ ناصحٌ ولقد صدقتَ وكنتَ ثُمَّ أمينا(١٢١)

أمّا دلالتها على القول الباطل المُعزز بتكذيب الواقع له، فقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾ (١٢٢)، وقوله تعالى ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ (١٢٣)، وكثيراً ما يستعمل الزعم لمعنى سيّءٍ؛ لذلك لا ينسبه المتكلم إلى نفسه، إذ نلحظ أنّ أكثر أمثلته تكون موجهة إلى مخاطب.

و ـ عدَّ: تستعمل بمعنى (ظنّ)(١٢٤)، وقد ميّز النحاة(١٢٥) الفعل التامّ منها بمعنى (حَسَبَ)، نحو: عدَدْتُ الدراهمَ، من الفعل الناسخ (عدّ) بمعنى (ظنّ)، فالأُولى تؤسس لجملة فعلية فعلها عمدة ويتعدّى لمفعول واحدٍ؛ لذلك لا يمكن حذفها من دون تفكك الإسناد، بخلاف (عدَّ) الفعل القلبي بمعنى(ظنّ).

لكنّ الدكتور السامرائي أصرَّ على إبقاء المعنى المحسوس متصلاً بالمعنى القلبي، وذلك قوله:((وهذا الفعل منقول من (عدّ) المحسوس الذي هو بمعنى الإحصاء، نحو تعالى:﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾(١٢٦) إلى المعنى القلبي، فعندما تقول:" كنتُ أعدّه فقيراً" يكون المعنى: إنّي كنت أحصيه في جملة الفقراء))(١٢٧).

وإلى هنا يصمت الدكتور السامرائي ليحافظ على معنى الإحصاء المعجمي

في (عدّ) القلبية، الذي أرادَ أنْ يحشره فيها قسراً؛ لأنّ معنى الجملة التي ضربها يحتمل العكس، وهو: إنّي كنت أحصيه في جملة الفقراء حتى تبيّن لي غناه الخفيّ عن الملاحظة. وعلى هذا الأساس يكون المعنى الدقيق لـ(عدّ) القلبية هو الاعتقاد القويّ بصفة قد يبطلها التحقق الواقعي المحسوس، ويتضح ذلك في قول الشاعر:

فـــلا تَعْـــدُدِ المَـــوْلى شـــريكَكَ في الغِنـــى
ولكنّمـــا المَـــوْلى شـــريكُكَ في العُـــدِمْ(١٢٨)

أي: لا تظنَّ أنّ الحليف والناصر هو الذي يُشاطرك المودَّة أيام غناك، وإنّما الصديق الحقّ هو الذي يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك.

وهكذا تبيّن للبحث أنّ أفعال القلوب جميعاً تُستعمل في اللغة لإنشاء نظام معرفي هدفه بناء تمثّل للكون لا غنى عنه في التقدّم الفكري، أو أنّه غير ضارّ به على الأقلّ؛ لذلك يتعيّن على هذا التمثّل أنْ يكون صادقاً(١٢٩). لكنّ لغة التواصل الاعتيادية مختلفة عن لغة الفكر الفلسفي، فهي لا تتوخى الدقّة والتحقق من المعنى بمطابقته مع الواقع بما يُعرف بالفلسفة بقيمة الماصدق؛ لذلك انحصرت وظيفة التحقق اللغوي عند استعمال هذه الأدوات بما يسمى بـ(الحقيقة اللغوية) التي هي إدعاء المتكلم وتصديق المخاطب، وإذا تحققت هذه الحقيقة مقامياً فإنّ الأفعال القلبية تدلّ على اليقين وعلامتها رفع ركني الجملة الأمّ التي تدخل عليها ـ في الأعم الأغلب ـ وقد أطلق البحث اسماً على هذه الأدوات هو (الأدوات المتكلسة).

أما إذا كانت الحقيقة اللغوية مقصورة على إدعاء المتكلم الذي لا يسلِّم له المخاطب بصحّة ما يخبره به، فإنّ تلك الأدوات تؤدّي معنى الشكّ في الأعمّ الأغلب، وعلامتها النحوية نصب ركني الجملة الداخلة عليها؛ لذلك يكون التقسيم المنطقي لأفعال القلوب على: (أفعال يقين وأفعال رجحان) خطأ؛ لاعتماده على نتاج العقل المجرّد غير المُحتكِم إلى الشواهد الفصيحة.

بيد أنّنا يمكن أنْ نبقي هذا التقسيم شريطة تغيير مجال البحث فيه، من مجال البحث الدلالي المنطقي المجرد إلى مجال البحث البلاغي، فيصبح أصل الاشتقاق مستوى يقاس بالنسبة إليه العدول الأسلوبي النحوي الذي يُغيّر معاني هذه الأدوات عن طريق التوتر بين أصول معانيها المشتقة منها من جهة، ومعانيها النحوية المُختارة أسلوبيا من جهة أخرى. إذ توحي أصول (أفعال اليقين) باليقين بدءاً من تلفظها، لكنّ المخاطب يفهم أنّها مستعملة للشكّ بعد تمام جملتها، مقابل (أفعال الرجحان) التي يُوحي أصل اشتقاقها الدلالي بالشكّ، ولكنّ المخاطب يفهم أنّها مستعملة لليقين في الأغلب الأعمّ. وهذا الإجراء يجعلنا نتجاوز المنطق الصوري في التقسيم ونفيد منه في وقت واحد، باستخلاص علاقة تعزز منطق اللغة وهي مستعملة في أداء وظيفة التواصل.

الخاتمة:

توصل البحث إلى جملة من النتائج لعل أهمها ما يأتي:

١- ترجع أسباب أخطاء الفكر النحوي التقليدي إلى اضطراب معايير تقييم الأدوات، إذ استعمل النحاة التقليديون تقسيمات مجردة مستقلة عن الوقائع الكلامية، أنتجها منهج الحدس الذي هو منهج سيكولوجي ذاتي قديم، عُرِفَ قديما في الغرب بمنهج (التأمل) الذي تخلّى عنه الغرب بعد عصر ديكارت لصالح المنهج الاستقرائي التجريبي. وتظهر أخطاء منهج الحدس في تتبع النحاة التقليديين للحركات الإعرابية في ذاتها ولذاتها. وعلى هذا الأساس بُنيت نظرية العامل بعد سيبويه، ما جعل النحاة التقليديين، ولاسيما المتأخرون منهم لا يعون في أيّ مستوى هم يشتغلون؛ لذلك أوهمهم أصل اشتقاق (أفعال القلوب) بأنّ المعنى الفعلي الذي

تضيفه هذه الأدوات النحوية إنّما يقوم على بداهة موضوعية قوامها المنطق والنظر المجرّد، وهذا ما تخالفه شواهد الكلام الفصيح، التي تبيّن أنّها تنتمي إلى أسلوبية الاختيار، التي تُحدد معاني هذا الأدوات في إطار المعرفة التي تحتمل الشكّ واليقين، أو الصحّة والخطأ، نظرا لتدخّل العناصر الإرادية والنفسية والاجتماعية لمستعمل اللغة.

٢- تطمح فرضية التكلس التي هي إحدى فرضيات (نظرية الفاعل السحري في تجديد النحو العربي) أنْ تزعزعَ بالنقد أسس النحو التقليدي وتبيّن أوهامه وأخطاءه المنهجية، وتُعطي بديلاً علمياً لا يقف عند الملاحظة والتصنيف فحسب، وإنّما تتعداها إلى التفسير للكشف عن قوانين أنظمة اللغة التي تتنبأ بحدوث الظواهر مستقبلا حين تتوافر شروطها، ما يكشف عن أهمية تجديد العلوم العربية القديمة؛ لتحرير العقل العربي من التفكير بمسنن ثقافي واحد؛ لإيجاد نظام تفكير آخر يُحرر الفكر، ويجعله واعيا بذاته عن طريق الموازنة بين نظاميين: قديم وحديث لمعرفة أيّهما يصلح لوصف الواقع.

٣- أثبتَ البحث نجاعة (فرضية التكلس) في تحليل النصوص عند استعملناها أداة إجرائية، فأعادت إلى أنظمة اللغة هيبتها، إذ بيّنت أنّها محكومة بقوانين تسيّرها، وخلصتنا من التناقضات الفكرية التي أنتجها استعمال المناهج غير اللغوية وأخطرها المنطق الصوري، الذي اُستعمل أداة جدل خطيرة تُسبغ مظهر الحقيقة على التقسيمات المغلوطة والاستنتاجات الغريبة المبرهن عليها صوريا حتى صَعُبَ علينا ترجيح بعضها على بعض على الرغم من عدم قناعتنا ببعضها، وسوّغ المنطق

الصوري استعمال الأنساق الإعرابية الفارغة من المعاني وصوّرها كأنّها مهارة علماء لا ينبغي لنا أنْ نتجاهلها أو لا نحترمها.

٤- أثبت البحث إنّ الخلط بين أنظمة اللغة من جهة، أو الاقتصار على نظام من دون آخر من جهة أخرى، حَرَم النحو العربي التقليدي من فرصة الوقوف على ظواهر أسلوبية مُهمة ناتجة من التوتر الدلالي بين أصل اشتقاق أفعال القلوب وما تكتسبه من معانٍ جديدة من الاستعمال. فأفعال الرجحان مثلا من أخوات (ظنّ) توحي بدءًا بمعنى الشكّ انطلاقا من أصل اشتقاقها المعجمي، ولكنّ الاستعمال قد يمنحها معنى اليقين. وهذا الانزياح يؤلّف منبّها أسلوبيا ينبغي الوقوف عنده؛ لكشف مقاصد المتكلم ومعرفة مدى مقدرته على الاختيار من بين الإمكانات التي توفرها أنظمة اللغة. وكذلك الحال في استعمال أفعال الرجحان.

Abstract

This research deals with the problem of the division of a number of grammatical units collected (Verbs of hearts, and the Verbs of conversion) under the tab (Verbs conjecture and her sisters), It is a traditional Arabic grammar problems which was depend on similarities formal dissidence syntactic, without looking at the meanings of each particular combination of these grammatical tools, and there are another problem The traditional grammarians divided (Verbs of hearts) two parts: the Verbs of uncertainty and division preponderance logically, It depends on the perceptions of the abstract mind uncontrolled experiments context of verbal and non-accredited on an extrapolation of evidence eloquence, was wrong this division product problems and disagreements is fruitful, we have developed to solve these hypothesis toxicity problems (calcification) to the effect that a number of grammatical units ambiguous (Alnoasch) allocated

language meaning absolute confirmation of the performance, and the brand is not compromised lifting grammatical syntactic dissidence,

The researching department on the following:

Introduction: the concept of unity and grammatical calcified statement date calcification, tools and meanings.

First topic: the difference (Verbs of the hearts) for (Verbs of conversion) in terms of meaning and form.

The second topic: the similarity of sections (Verbs of hearts: certainty and preponderance) in terms of meaning and form.

The research has reached a number of results, including:

1. Thought traditional grammar errors due to the division of grammatical tools standards, as the use of traditional grammarians independent divisions of the facts of words have nothing to do with meaning, especially produced by the context disorder.
2. Aspiring calcification hypothesis which is one of the hypotheses magical actor could destabilize the foundations of cash as traditional, mistakes appear methodology in the study of the ambiguous phenomena as (Alnoasch) it gives an alternative scientifically reveals the importance of renewing the old Arab Science.
3. Find proved the effectiveness of calcification hypothesis that brought prestige to the language systems as pure intellectual contradictions and prevented the language of the curriculum is to sneak into the study of language, especially the abstract formal logic, who used a dangerous controversial tool gives the appearance of truth to deliberate mistakes.

هوامش البحث

(١) سميت هذه النظرية التجديدية بهذا الاسم تسمية مجازية قوامها الجزء ويراد به الكل نسبة إلى عنصر مبتكر هو ضمير الخبر النكرة المتضمن في خبر الجملة الذي يؤدّي وظائف عديدة أهمها: ربط خبر الجملة بالمبتدأ، فضلاً عن تمييزه بين قوة المسندات المختلفة وتقسيمها على: أفعال محددة الزمن، وأخرى مستمرة الزمن، وهي المشتقات

ونحوها التي تستعمل لأداء وظيفة الفعل في الجملة الخبرية.

وقد عرف القدماء الفاعل السحري ولكنهم أخطأوا في تعريفه وبيان وظائفه، فسمّوه فاعلاً أو ذاتاً؛ لهذا ظهرت لديهم مشكلة اندراج فاعلين للفعل الواحد. وقد أثبتت نظرية الفاعل السحري تنكير هذا الضمير؛ لذلك لا يمكن أنْ يكون فاعلاً أو ذاتاً وإنّما هو ضمير رابط بين الخبر والمبتدأ ويرجع أصله إلى أحد معنيي فعل الكينونة الذي حذفته العربية في إحدى مراحل تطورها، وألقت معنييه (الزمن والربط العلائقي) على عاتق خبر الجملة؛ لأنّ المبتدأ اسم لا يحتمل الزمن أو التنكير وبهذا التعديل الجوهري فُسِّرَ اختفاء الفاعل السحري في الجملة الفعلية إلا بلغة (أكلوني البراغيث) علامة على المطابقة العددية بين الفعل وفاعله، ويظهر في الجملة الاسمية بهيأة ضمائر العدد والجنس؛ لأنّ حذفه يؤدّي إلى اللبس. ظ: معاني نحو الجملة العربية الخبرية البسيطة من منظور نظرية الفاعل السحري في تجديد النحو العربي، د. تومان غازي الخفاجي، بحث منشور في مجلة(آداب الكوفة)، العدد(٢٢): ٢٩٦ وما بعدها.

(٢) ظ: أسس علم اللغة، ماريو باي: ١٥١.

(٣) يعبّر وصف الصفر عن الغياب الدالّ لعنصر لغوي يستعمل مُميزا يطبّق على الوحدات التي تؤلّف نظاما، ويُعرف من مقابلته مع الوحدات الموجودة التي تؤدّي وظيفة نحوية عامة واحدة، نحو وحدات (أنيتُ) التي تدلّ على زمن المضارع، فيكون حذفها دالا على زمن المضي في الفعل المجرد من هذه الوحدات المحسوسة (أنيت). ظ: معجم اللسانيات، جورج مونان: ٢٩٠.

(٤) ظ: المعجمية وعلم الدلالة المعجمي، آلان بولغير: ٦٠.

(٥) يرى أحد الباحثين أنّ الجمل التي تبدأ بالمشتقات وترفع فاعلا إنّما هي جمل فعلية، بحسب قاعدة الإحلال التي تركز في وظيفة الوحدة النحوية، وليس في شكلها، إذ تحلُّ المشتقات محلَّ الأفعال المحددة الزمن وترفع فاعلا، وهي بهذا السلوك تؤلّف جملا فعلية، والفارق بينها وبين الأفعال المحددة الزمن هو أنّ المشتقات مستمرة الزمن، وبهذا استنتج الباحث وجود جمل فعلية تدلّ على الثبوت. ظ: نظرية الفاعل السحري، د. تومان غازي الخفاجي: ٩٨.(كتاب في طور النشر).

(٦) ظ: في فلسفة اللغة، د.محمود فهمي زيدان: ١٠٦.

(٧) ظ: معجم اللسانيات، جورج مونان:١٥٤.

(٨) النواسخ أدوات نحوية تدخل على المبتدأ والخبر، فتبدّل حكمهما نتيجة لإنشاء علاقات نحوية جديدة مع الوحدة النحوية الداخلة على الجملة الأمّ وتغيّر حركاتهما الإعرابية كليهما أو أحدهما من الرفع إلى النصب بحسب نوع الناسخ. ظ: المحيط، الأنطاكي:٣/٢.

(٩) ظ: مدخل لفهم اللسانيات، روبير مارتان: ١٠١.

(١٠) مقدمة إلى علم الدلالة الألسني، هربيت بركلي: ١٤٢.

(١١) مفتاح العلوم، السكاكي:١٧١.

(١٢) مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني:٥٣٩.

(١٣) الكتاب، سيبويه: ١٨٩/٣.

(١٤) ظ: الكتاب، سيبويه: ١١٨/١.

(١٥) الكتاب، سيبويه: ١٨١/١.

(١٦) سورة طه: ٦٣.

(١٧) ظ: المعجمية وعلم الدلالة المعجمي، آلان بولغير:٤٩.

(١٨) ظ: السيميائية وفلسفة اللغة، أمبرتو إيكو:٢٩.

(١٩) ظ: اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيتش:٢٦٠.

(٢٠) ظ: م.ن:٢٦٦.

(٢١) الرجز لأمّ عقيل فاطمة بنت أسد. شرح ابن عقيل:٢٦١/١، أوضح المسالك، ابن هشام: ٢٠٥/١.

(٢٢) ظ: معاني القرآن، الفراء:٤٢/٢، و٢٢٢.

(٢٣) البيت للعجيز السلولي. الكتاب، سيبويه:١١٨/١، الأزهية، الهروي:١١٩.

(٢٤) ظ: الكتاب، سيبويه: ١١٨/١.

(٢٥) المقتضب، المبرد: ٢٩٥/٣.

(٢٦) ظ: شرح ابن عقيل: ٢٣/٢، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٣٣٣/١-٣٣٤، معاني النحو، د. فاضل السامرائي: ٥/٢ وما بعدها.

(٢٧) تسمى هذه الصيغ في اللغة عموماً بالأفعال الناقلة Verb Support أو أشباه الأفعال المساعدة، ومزيتها أنّها ليست لها وظيفة إسنادية ويكمن دورها الوظيفي في تحيين المكوّن الاسمي (الخبر المسند المشتق) بمنحه معلومات الزمن والشخص وحتى المظهر،

وتترك للمسند الاسمي (الخبر) التعبير عن فكرة الفعل وتنظيم العلاقات المفاعلية نحو: وضع زيدٌ حلاً للمسألة، فالجار والمجرور(للمسألة)، متعلّق بالمكوِّن الاسمي (حلاً)؛ لأنّ أصل الكلام: (حلّ زيدٌ المسألةَ)، لهذا فلفظة: (وضع) في هذا السياق يمكن حذفها من دون تأثر عملية الإسناد، وعليه يكون (وضع) فعلاً شبه مساعد ولا يمثل وحدة (نحوية/ معجمية) تامّة المعنى. ظ: قاموس علوم اللغة، فرانك نوفو: ٣٣٣، معجم اللسانيات، جورج مونان: ٣٢٦.

(٢٨) ظ: شرح التسهيل، ابن مالك: ٦١/١، شرح ابن الناظم: ١٤٨، شرح ابن عقيل: ٣٨/٢، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٣٤٣/١.

(٢٩) ظ: التداولية اليوم، آن روبول وزميله: ١٣٠-١٣١.

(٣٠) الكتاب، سيبويه: ٣٩٠/٢، المقتضب، المبرد: ٩٥/٣، فروق اللغات، الجزائري: ٢٤٩.

(٣١) شرح التسهيل، ابن مالك: ١٦/٢، شرح ابن عقيل: ٢٣/٢، شرح الألفية، المرادي: ٢٤٢/١.

(٣٢) شرح ابن الناظم: ١٤٥.

(٣٣) ظ: تطور علم اللغة منذ ١٩٧٠م، جرهارد هلبش: ٢٥-٢٦.

(٣٤) ظ: مدخل لفهم اللسانيات، روبير مارتان: ١٣١.

(٣٥) ظ: التداولية اليوم، آن روبول وزميله: ١٠٨-١٠٩.

(٣٦) سورة الأنفال: ٦٦.

(٣٧) معاني النحو، د. فاضل السامرائي: ٧/٢.

(٣٨) سورة المؤمنون: ١١٥.

(٣٩) إعراب القرآن وبيانه، الدرويش: ٢٣٥/١.

(٤٠) سورة الممتحنة: ١٠.

(٤١) الكشاف، الزمخشري: ٥١٦/٤، شرح ابن عقيل: ٢٤/١ الهامش.

(٤٢) سورة البقرة: ٦٥.

(٤٣) سورة الأنفال: ٦٠.

(٤٤) الكتاب، سيبويه: ٧٦/١.

(٤٥) المقتضب، المبرد: ١٨٩/٣، ظ: المحيط، الأنطاكي: ٤١/٢.

(٤٦) معاني النحو، د.فاضل السامرائي: ٨/٢-٩، وأنظر مصادره:حاشية الخضري: ١٥٣/١

، حاشية الصبّان: ٢٣/٢.

(٤٧) المحيط، الأنطاكي: ٤٠٢/٢.

(٤٨) سورة الأنفال: ٦٠.

(٤٩) الفروق اللغوية، العسكري: ٩٤.

(٥٠) إمانويل كنت، د.عبد الرحمن بدوي: ٢٠٢.

(٥١) معاني النحو، د. فاضل السامرائي: ١١/٢، ظ: معجم النحو، عبد الغني الدغر:٢٢٥.

(٥٢) ظ: شرح ابن عقيل: ٢٢/١، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٣٤٠/١، معاني النحو، د. فاضل السامرائي: ١١/١.

(٥٣) معاني النحو، د. فاضل السامرائي: ١٢/٢.

(٥٤) ظ: الكتاب، سيبويه: ٧٦/١، و١٧٥، و١٨١، المقتضب، المبرد: ١٩٩/٣، شرح الألفية، المرادي: ٢٤٢/١، المحيط، الأنطاكي: ٤١/٢.

(٥٥) ظ: إمانيول كنت، د. عبد الرحمن بدوي: ١٢٩-١٣٠.

(٥٦) البيت لخداش بن زهير، ديوانه: ٤١، وفيه:"أكثَر كلٍّ شيء"، المقتضب، المبرد: ٩٧/٤، وفيه: "أكبرَ كلِّ شيءٍ محافظة"، شرح ابن عقيل: ٢٣/١.

(٥٧) الوجيز في السيميائية العامة، جان ماري: ١٠٥.

(٥٨) شعر خِداش بن زهير العامري: ٤١.

(٥٩) سورة المعارج: ٦.

(٦٠) ظ: شرح ابن عقيل: ٢٣/٢.

(٦١) سورة المعارج: ٧.

(٦٢) حاشية الخضري على ابن عقيل: ٣٣٤/١.

(٦٣) معجم النحو، عبد الغني الدغر: ٢٢٥.

(٦٤) معاني النحو، د.فاضل السامرائي: ١٢/٢، وانظر مصدره: شرح الرضي على الكافية: ٣٠٧/٢.

(٦٥) سورة النور: ٤١.

(٦٦) إعراب القرآن وبيانه، الدرويش: ٢٩١/١٨.

(٦٧) سورة الفرقان: ٤٥.

(٦٨) إعراب القرآن وبيانه، الدرويش: ٣٦٢/١٩.

(٦٩) ظ: شرح الرضي على الكافية: ٣٠٧/٢، المعجم المفصَّل في دقائق اللغة العربية، د.إميل بديع يعقوب: ٣٣، المعجم المفصل في الإعراب، ظاهر يوسف الخطيب: ٣٥.

(٧٠) لسان العرب، ابن منظور: ٨٥/٥ (رأى).

(٧١) معاني النحو، د. فاضل السامرائي: ١٢/٢.

(٧٢) مفردات ألفاظ القرآن، الراغب: ٣١٢(درى)، ظ: لسان العرب، ابن منظور: ٣٤٣/٤(دري).

(٧٣) سورة يونس: ١٦.

(٧٤) شرح الألفية،المرادي:٢٤٤/١، ظ: شرح شذور الذهب،ابن هشام: ٣٦٠-٣٦١، معاني النحو،د.فاضل السامرائي:٩/٢.

(٧٥) البيت لم يُنسب إلى قائل. ظ: شرح شذور الذهب، ابن هشام: ٣٦٠، شرح ابن عقيل: ٢٤/٢.

(٧٦) تاج العروس، الزَّبِيدي: ١٢٦/١٠ (درى).

(٧٧) سورة الأنبياء: ١٠٩.

(٧٨) سورة الحاقة: ٢٦.

(٧٩) إعراب القرآن وبيانه، الدرويش: ٥٦/٨.

(٨٠) شرح الألفية، المرادي: ٢٤٣/١.

(٨١) شرح شذور الذهب، ابن هشام: ٣٦٤.

(٨٢) سورة الأعراف: ١٠٢.

(٨٣) معاني النحو، د. فاضل السامرائي: ١١/١، وانظر مصدره: التصريح: ٢٤٧/١.

(٨٤) ظ: إمانويل كنت، عبد الرحمن بدوي: ١٤٧-١٤٨.

(٨٥) إعراب القرآن وبيانه، الدرويش: ١٥/٩.

(٨٦) البيت لدريد بن الصمّة، ديوانه: ٦٠، وفيه:" علانية ظِنوا بألفي..."، مقاييس اللغة، ابن فارس: ٤٦٢/٣(ظنّ)، لسان العرب، ابن منظور: ٢٧١/٨(ظنن).

(٨٧) مقاييس اللغة، ابن فارس: ٤٦٢/٣(ظن).

(٨٨) إشارة إلى قوله تعالى:﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾، سورة التكوير:٨١، أي: بمتهم، فهو الثقة فيما أدّاه عن الله، والظِّنَّةُ: التُهمةُ، وقرأ عاصم ونافع وحمزة وابن عامر"بضنين" بالضاد، ومعناه: ما هو ببخيل على الغيب الذي يؤدّيه عن الله، وعلى

تعليمه كتاب الله مأخوذ من الضن، وهو البخل. ظ: معاني القراءات، الأزهري: ٥٣١.

(٨٩) الكتاب: ١٨١/١، المقتضب، المبرد: ١٨٩/٣.

(٩٠) الكتاب، سيبويه: ٣٩٠/٢.

(٩١) كشّاف اصطلاح الفنون والعلوم، التهانوي: ١١٥٤/٢.

(٩٢) ظ: الكتاب، سيبويه: ١٧٦/١.

(٩٣) البيت لجرير في ملحق ديوانه: ١٠٢٨، لسان العرب، ابن منظور: ٢٦٤/٤، (خَيَل)، وللعين المنقري، واسمه منازل بن زمعة من بني منقر، قاله في هجاء العجاج. ورد في: الكتاب، سيبويه: ١٧٥/١، شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش: ٣٢٨/٤-٣٢٩.

(٩٤) ظ: الإيضاح، أبو علي الفارسي: ١٣١.

(٩٥) المحيط، الأنطاكي: ٤٢/٢.

(٩٦) الكتاب، سيبويه: ٧٦/١.

(٩٧) معاني النحو، د. فاضل السامرائي: ٢٠/٢-٢١.

(٩٨) سورة البقرة: ٢٧٣.

(٩٩) دلائل الإعجاز، الجرجاني: ٤٢٧.

(١٠٠) إمانويل كنت، د.عبد الرحمن بدوي: ١٤٤.

(١٠١) سورة يوسف: ٦.

(١٠٢) سورة يوسف: ٤٢.

(١٠٣) معاني النحو، د. فاضل السامرائي: ٢١/٢.

(١٠٤) ظ: التبيان، الطوسي: ٢٤٤/٦، مفاتيح الغيب، الرازي: ١٤٧/١٨، مجمع البيان، الطبرسي: ٤٠٤/٥، المحرر الوجيز، ابن عطية: ٢٤٦/٣، الميزان، الطباطبائي: ١٨٤/١١.

(١٠٥) سورة المائدة: ٧٠-٧١.

(١٠٦) معاني النحو، د. فاضل السامرائي: ٢١/٢.

(١٠٧) البيت للبيد بن ربيعة العامري، ديوانه: ٢٤٦.

(١٠٨) شرح ابن عقيل: ٢٧/٢-٢٨، الهامش.

(١٠٩) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي: ١١٥٤/٢.

(١١٠) معاني النحو، د. فاضل السامرائي: ٢٢/٢.

(١١١) ديوانه: ٢٣.

(١١٢) ظ: معاني النحو، د. فاضل السامرائي: ٢٢/٢.
(١١٣) ديوانه: ٧٦، شرح التسهيل، ابن مالك: ٦١/٢، و ١٨/٢، شرح ابن الناظم: ١٤٨، شرح ابن عقيل: ٣٨/٢.
(١١٤) الكتاب، سيبويه: ١٨١/١.
(١١٥) لم ينسب إلى قائل. المقرَّب، ابن عصفور: ١٨١، مغني اللبيب، ابن هشام: ٨٤١/٢.
(١١٦) مغني اللبيب، ابن هشام: ٨٤١/٢، هامش (٢) نقلاً عن حاشية الدسوقي على مغني اللبيب.
(١١٧) الكتاب، سيبويه: ١٨١/١.
(١١٨) سورة يوسف: ٧٢.
(١١٩) سورة القلم: ٤.
(١٢٠) مفردات ألفاظ القرآن، الراغب: ٣٨٠.
(١٢١) ديوان أبي طالب: ٩١.
(١٢٢) سورة النساء: ٦٠.
(١٢٣) سورة الأنعام: ٩٤.
(١٢٤) ظ: شرح ابن الناظم: ١٤٣، شرح ابن عقيل: ٢٩/٢، همع الهوامع، السيوطي: ١٤٨/١.
(١٢٥) ظ: شرح ابن الناظم: ١٤٣، المحيط، الأنطاكي: ٤٠-٤١.
(١٢٦) سورة النحل: ١٨.
(١٢٧) معاني النحو، د. فاضل السامرائي: ٢٣/٢.
(١٢٨) البيت للنعمان بن بشير الأنصاري، شرح ابن الناظم: ١٤٣، شرح ابن عقيل: ٢٩/٢، همع الهوامع، السيوطي: ١٤٨/١.
(١٢٩) ظ: التداولية اليوم، آن روبول وزميله: ٩١.

قائمة المصادر والمراجع.

- **القرآن الكريم**.

١. اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيتش، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، بلا، ط٢، ٢٠٠٠م.

٢. الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي(ت٤١٥هـ)، تحقيق عبد الغني الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق(١٣٩١هـ/١٩٧١م).
٣. أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة وتعليق، د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب،القاهر، ط٨،(١٤١٩هـ/١٩٩٨م).
٤. إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين الدرويش، دار اليمامة ودار ابن كثير، دمشق، بيروت، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، سوريا،ط١، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).
٥. إمانويل كنت، د. عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٩٧٧م.
٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تحقيق د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، ط١(١٤١٨هـ/١٩٩٨م).
٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، بيروت، ط٥، ١٩٦٦م.
٨. الإيضاح، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي(ت٣٧٧هـ)، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١(١٤٣٢هـ/٢٠١١م).
٩. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي(ت١٢٠٥هـ)، دراسة وتحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت،لبنان(١٤١٤هـ/١٩٩٤م).
١٠. التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي(ت٤٦٠هـ)، تحقيق وتصحيح أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، (د.ت).
١١. التداولية اليوم، آن روبول وجاك موشلار، ترجمة د. سيف الدين دغفوس وزميله، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.
١٢. تطور علم اللغة منذ ١٩٧٠م، جرهارد هلبش، ترجمه وقدم له د. سعيد حسن بحيرى، مكتبة زهراء الشرق،، جمهورية مصر العربية، القاهرة،ط١، ٢٠٠٧م.

١٣. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد بن مصطفى الخضري الشافعي(ت١٢٨٧هـ)، شرحها وعلق عليها تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان،ط٤(١٤٣٢هـ/٢٠١١م).
١٤. حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، (١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م).
١٥. دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط٣، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
١٦. ديوان أبي طالب، جمعه وشرحه د.محمد التنوجي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م).
١٧. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب (ت٢٤٥هـ)، تحقيق د. نعمان محمد امين طه، دار المعارف، مصر، ط٤، ٢٠٠٦م.
١٨. ديوان دريد بن الصمة، تحقيق د. عمر عبد الرسول، دار المعارف، مصر، (د.ت).
١٩. ديوان كعب بن زهير(ت٢٦هـ)، تحقيق الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٩م.
٢٠. السيميائية وفلسفة اللغة، امبرتو أيكو، ترجمة د.أحمد الصمعي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان،ط١، ٢٠٠٥م.
٢١. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك(ت٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠١٠م.
٢٢. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري،ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الغدير للطباعة والنشر والتجليد، قم، ط١، ١٤٢٩هـ.
٢٣. شرح الألفية لابن مالك، للحسن بن قاسم المرادي(ت٧٤٩هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،ط١، (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)

٢٤. شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١(١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).

٢٥. شرح الرضي على كافيةِ ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي(ت٦٨٦هـ)، شرح وتحقيق د.عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م).

٢٦. شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي(ت٦٤٣هـ)، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه، د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١(١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).

٢٧. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري(ت٧٦١هـ)، من دون مكان، (د.ت).

٢٨. شعر خِداش بن زهير العامري، صنعة د.يحيى الجبوري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

٢٩. شعر عمرو بن أحمر، جمعه وحققه حسين عطوان مطبوعات مجمع اللغة العربية، (د.ت).

٣٠. فروق اللغات في التمييز بين معاني الكلمات، نور الدين نعمة الله الحسيني الجزائري(ت١١٥٨هـ)، حققه وشرحه د. محمد رضوان الداية، مكتبة الرشد، ط١، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

٣١. الفروق اللغوية،أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري(ت٣٩٥هـ)،علق عليه ووضع حواشيه محمد باسل عيون السود،دار الكتب العلمية،بيروت،ط٤ (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).

٣٢. في فلسفة اللغة، د. محمود فهمي زيدان، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (د.ت).

٣٣. قاموس علوم اللغة ، فرانك نوفو، ترجمة صالح الماجري، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٢م.

٣٤. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ"سيبويه" (ت١٨٠هـ)، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه:د.اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

٣٥. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي بن علي بن محمد التهانوي الحنفي(ت بعد ١١٥٨هـ)، وضع حواشيه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

٣٦. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي(ت٥٣٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي،مؤسسة التاريخ العربي،بيروت، لبنان،(١٤٢١هـ/٢٠٠١م).

٣٧. لسان العرب، للعلامة ابن منظور (ت٧١١هـ)، طبعة اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٣، (د.ت).

٣٨. مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي(من أعلام ق٦هـ)، تحقيق لجنة من العلماء والمحققين الاختصاصيين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان،ط١، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

٣٩. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤٦هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشامي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).

٤٠. المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، مكتبة دار الشرق، شارع سوريا، بيروت،ط١(١٣٩٢هـ/١٩٧٢م).

٤١. مدخل لفهم اللسانيات، روبير مارتان، ترجمة د. عدنان عبد القادر المهيري، المنظمة العربية للترجمة،بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٥م.

٤٢. معاني القراءات، محمد بن أحمد الأزهري(ت٢٧٠هـ)، تحقيق أحمد فريد المزيدي، تقديم، د. فتحي عبد الرحمن حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١(١٤٢٠هـ/١٩٩٦م).

٤٣. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، (د.ت).

٤٤. معاني النحو، د. فاضل السامرائي، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،ط١،(١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).

٤٥. معاني نحو الجملة العربية الخبرية البسيطة من منظور نظرية الفاعل السحري في تجديد النحو العربي، د. تومان غازي الخفاجي، بحث منشور في "آداب الكوفة"، (مجلة) تصدر عن كلية الآداب ـ جامعة الكوفة، العدد (٢٢)، السنة الثامنة، (رجب ١٤٣٦هـ/ نيسان٢٠١٥م).

٤٦. معجم اللسانيات، جورج مونان، ترجمة د.جمال الحضري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ط١، (١٤٣٣هـ/٢٠١٢م).

٤٧. المعجم المفصَّل في الأعراب، ظاهر يوسف الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).

٤٨. المعجم المفصل في دقائق اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١(١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م).

٤٩. معجم النحو، تأليف: الأستاذ عبد الغني الدغر، بلا مكان طبع، وبلا تاريخ.

٥٠. المعجمية وعلم الدلالة المعجمي، مفاهيم أساسية، آلان بولغير، ترجمة د. هدى مقنص، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠١٢م.

٥١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام(ت٧٦١هـ)، حققه وفصّله وضبط غرائبه محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ت).

٥٢. مفاتيح الغيب، محمد بن فخر الدين بن ضياء الدين الرازي(ت٦٠٤هـ)، دار الفكر،بيروت، لبنان، ط٣، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

٥٣. مفتاح العلوم، أبو يعقوب بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي(ت٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه، نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

٥٤. مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ)، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، مطبعة أميران، قم، ط٣،(د.ت).

٥٥. مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٥هـ)، بتحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، الدار الإسلامية، لبنان، (١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

٥٦. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مصر، لجنة إحياء التراث الإسلامي. (د.ت).

٥٧. مقدمة إلى علم الدلالة الألسني، هربيت بركلي، ترجمة د. قاسم مقداد، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، (١٤٣٤هـ/٢٠١٣م).

٥٨. المقرِّب ومعه مُثُل المقرب، أبو الحسن علي بن المؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط١(١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

٥٩. الميزان في تفسير القرآن،محمد حسين الطباطبائي، منشورات مؤسسة دار المجتبى للمطبوعات، قم،إيران، طبعة أولى محققة، (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م).

٦٠. نظرية الفاعل السحري في تجديد النحو العربي، د. تومان غازي الخفاجي، كتاب قيد الطبع، مكتبة الدكتور تومان غازي الخفاجي، العراق، النجف، (كتاب مُعدّ للنشر).

٦١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.

٦٢. الوجيز في السيميائية العامة، جان ماري، ترجمة د. جمال حضري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١ (١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م).